





کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: شرح المصابیح المطالبین (مجموعه)

مؤلف: سید المرحوم ابن حجر العسقلانی

موضوع: فقه

شماره قفسه: ۴۰۱۵

۵۷۵۲

شماره ثبت کتاب: ۲۶۳۱۵

۱۹۹۱

تلفظ و فهرست شده

۵۷۵۲

بازدید شد

۱۳۸۲



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

كتاب الطهارة قال الله تعالى ولولنا من السماء ماء صفا طهورا الآية يكثر طهارة المحدث

والنفس ماء مطلق وهو ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد ما لم يتغير

بشيء عنه كالغفران تغيا لئلا يقع اسم الماء على طهارة ولا يتغير

لا ينجي الاسم ولا يتغير بكت وطين وطحلب وقفا في قعره وكذا

تغير مجاور طاهر يعود وهي او يتغير في الطهر ويكن ا

شمس والمستعمل في طهارة قبل وفي نظرا غير طهارة الجدي فان

جمع المستعملين اثنين فطهر في الاسم ولا ينقص ثلثا الماء عملا فان

فان فيه فنجس فان زال المقتطف او عاء طهر او عاكس في طهر فلا

ترباب وجب في الاطهر ووجهما ينجس بالملاماة فان لمعها ماء ولا

به فطهور فلو كثر ما يرا او طهور لم ينجس فطهر وقيل طاهر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

كتاب الطهارة قال الله تعالى ولولنا من السماء ماء صفا طهورا الآية يكثر طهارة المحدث

والنفس ماء مطلق وهو ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد ما لم يتغير

بشيء عنه كالغفران تغيا لئلا يقع اسم الماء على طهارة ولا يتغير

لا ينجي الاسم ولا يتغير بكت وطين وطحلب وقفا في قعره وكذا

تغير مجاور طاهر يعود وهي او يتغير في الطهر ويكن ا

شمس والمستعمل في طهارة قبل وفي نظرا غير طهارة الجدي فان

جمع المستعملين اثنين فطهر في الاسم ولا ينقص ثلثا الماء عملا فان

فان فيه فنجس فان زال المقتطف او عاء طهر او عاكس في طهر فلا

ترباب وجب في الاطهر ووجهما ينجس بالملاماة فان لمعها ماء ولا

به فطهور فلو كثر ما يرا او طهور لم ينجس فطهر وقيل طاهر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

كتاب الطهارة قال الله تعالى ولولنا من السماء ماء صفا طهورا الآية يكثر طهارة المحدث

والنفس ماء مطلق وهو ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد ما لم يتغير

بشيء عنه كالغفران تغيا لئلا يقع اسم الماء على طهارة ولا يتغير

لا ينجي الاسم ولا يتغير بكت وطين وطحلب وقفا في قعره وكذا

تغير مجاور طاهر يعود وهي او يتغير في الطهر ويكن ا

شمس والمستعمل في طهارة قبل وفي نظرا غير طهارة الجدي فان

جمع المستعملين اثنين فطهر في الاسم ولا ينقص ثلثا الماء عملا فان

فان فيه فنجس فان زال المقتطف او عاء طهر او عاكس في طهر فلا

ترباب وجب في الاطهر ووجهما ينجس بالملاماة فان لمعها ماء ولا

به فطهور فلو كثر ما يرا او طهور لم ينجس فطهر وقيل طاهر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

كتاب الطهارة قال الله تعالى ولولنا من السماء ماء صفا طهورا الآية يكثر طهارة المحدث

والنفس ماء مطلق وهو ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد ما لم يتغير

بشيء عنه كالغفران تغيا لئلا يقع اسم الماء على طهارة ولا يتغير



الاستفهام بماء واحد وجميعها افضل في معنى الاستفهام واحد طاهر او غير  
مختص بجلد ديب دون غيره في الاظهر ونشر الطبران الاستفهام بغير  
ولا يطرأ جنبي ولو نشر او انشر فوق العادة ولم يجر او وضع في حقيقته  
جاء في الاظهر ويجب ثلث سمكات وفي باطن من جوانب وجوب الانقار  
ويسمى الابتداء وكل جمل محله وقبل بوزن ما ينسب والوسط ويسمى  
الاستفهام والاستفهام للرد ونشر بالوثق في الاظهر في الموضوع في حقيقته  
هذا في الاظهر او استباحة مفقود الى طرأ عليه ادعاء في الموضوع  
من ادعاء حادثة كاستباحة كفاية في الاستباحة دون الزعم على التبع او على  
كما ومن ثوب تدرج في حادثة معبرة جاز على التبع او ما يذب له الموضوع  
من ادعاء فلا ولا في حقيقته بازل الوجود قبل في حقيقته قبله وقد  
على ادعاء في الاظهر او استباحة مفقود الى طرأ عليه ادعاء في الموضوع  
من ادعاء حادثة كاستباحة كفاية في الاستباحة دون الزعم على التبع او على

خطی و قلم

۲

غالباً ومغلياً حية وما بين الأذنية فنه من فوق الفم وكذا التحفيف في الإصبع  
 الأربعة من الأصابع الأربعة من الأصابع الأربعة من الأصابع الأربعة من الأصابع  
 التحفيف من الرأس والله اعلم ويجب غسل كل هذا بوضوء واجب وغسل  
 شارب وحده وعنقه شعراً وبشره في قول لا يجب باطن عنقه شربة  
 والنية أن خفت كعباً والأفضل ظاهره في قول لا يجب غسل الرأس  
 عن الوجه الثالث غسل اليدين مع الرفيق فإن قطعت بعضه وجب غسل  
 ما بقي منه أو من مرفقيه فزاد غسل العضد على المشهور أو  
 فذهب بآخره فغسل ما بقي من مرفقيه وأما شعره وأما شعره في حلقه والأصغر  
 لا أنقصه ومنه ولا خطه كغسله لا يسلطه  
 جواز غسله وجواز وضع اليد بلامه الحاصو غسل رجله مع كسائه  
 وإن شئت لانه ما من المانع والغسل لا يقوم مقامه  
 بل ترتيب مكث فلو غسل حدث فالأصح أن مكث يغني عن ترتيب  
 فغسل مكث  
 إن غسل مكث ولا فلا فقلت الأصح المكث والله اعلم  
 لا أنقصه من الغسل على كل حال

غلی . فرس

۵۲

فقد وجب العمل عليه

في الاصح قلت لا طهارة في غير الكتب والخير وفروع احدها ما  
وليس ما لا يترك لم غير الاصح والبرغم للفصل من التي كتبت الاصح لما لا يطهر  
هو وليت العلقه والمصغر مطويع الفرج بنصر في الاصح ولا يطهر  
العين الاخر غلبت وكن ان نقلت من شئ الى طل ونكس في الاصح  
خلت بطرح شئ فلا وجد بحس البلوت فبطرحه بعد طهره كذا باطن  
على شئ من الدخول في فصوله تحريف لا شئ من باب ولا يطهر للمواضع  
والاشياء لا يطهر ما طهره الله ولا لا يطهر غير طهره الله  
في الدخول في شئ من غير طهارة شئ من كتب على سبيل احد هاهنا  
والا طهره طهره الله ولا يطهر غير طهره الله ولا يطهر غير طهره الله  
في الاصح وما نكس من غير طهره الله ولا يطهر غير طهره الله  
كفجر الما من طهارة وجب ان طهره الله ولا يطهر غير طهره الله  
قوله وفيه قول قلت فان بقا ما امر على الطهر والله اعلم في شئ من طهره  
والاشياء لا طهارة في غير الكتب والخير وفروع احدها ما

اوصافه من خاف فان الصفات فلا عمل والارادة كحل في غير ما يحل  
بالحدث والكتبت الحسن لا عورة والقران وحل في الاصح لا يقصد بقصد  
قوله وانما في حكمة او استحبابه فمقتضى الله او اذا فرضه الفعل  
ما لم يرض به في شئ من شئ ولا يحل في شئ من شئ ولا يحل في شئ من شئ  
او بعد ان طهره الله ولا يطهر غير طهره الله ولا يطهر غير طهره الله  
قوله وفيه قول قلت فان بقا ما امر على الطهر والله اعلم في شئ من طهره  
والاشياء لا طهارة في غير الكتب والخير وفروع احدها ما

في الاصح قلت لا طهارة في غير الكتب والخير وفروع احدها ما  
وليس ما لا يترك لم غير الاصح والبرغم للفصل من التي كتبت الاصح لما لا يطهر  
هو وليت العلقه والمصغر مطويع الفرج بنصر في الاصح ولا يطهر  
العين الاخر غلبت وكن ان نقلت من شئ الى طل ونكس في الاصح  
خلت بطرح شئ فلا وجد بحس البلوت فبطرحه بعد طهره كذا باطن  
على شئ من الدخول في فصوله تحريف لا شئ من باب ولا يطهر للمواضع  
والاشياء لا يطهر ما طهره الله ولا لا يطهر غير طهره الله  
في الدخول في شئ من غير طهارة شئ من كتب على سبيل احد هاهنا  
والا طهره طهره الله ولا يطهر غير طهره الله ولا يطهر غير طهره الله  
في الاصح وما نكس من غير طهره الله ولا يطهر غير طهره الله  
كفجر الما من طهارة وجب ان طهره الله ولا يطهر غير طهره الله  
قوله وفيه قول قلت فان بقا ما امر على الطهر والله اعلم في شئ من طهره  
والاشياء لا طهارة في غير الكتب والخير وفروع احدها ما

اوصافه من خاف فان الصفات فلا عمل والارادة كحل في غير ما يحل  
بالحدث والكتبت الحسن لا عورة والقران وحل في الاصح لا يقصد بقصد  
قوله وانما في حكمة او استحبابه فمقتضى الله او اذا فرضه الفعل  
ما لم يرض به في شئ من شئ ولا يحل في شئ من شئ ولا يحل في شئ من شئ  
او بعد ان طهره الله ولا يطهر غير طهره الله ولا يطهر غير طهره الله  
قوله وفيه قول قلت فان بقا ما امر على الطهر والله اعلم في شئ من طهره  
والاشياء لا طهارة في غير الكتب والخير وفروع احدها ما



استقبال الركاب في ريد وانما ركوعه وسجود ركوعه والا فلاح الله السائل

الاستقبال واجب والا فلا ويجزئ بالركوع وقبل بشرط ان السلام التمام

انما افترض عليه ان يقبله الا الى القبلة ويؤتي ركوعه وسجوده واخفض والا فلاح

الا فلاح انما في ركوعه وسجوده ويستقبل فيها اقلها ركوعه والاي في قيامه

فمنه في ركوعه وسجوده واستقبل وانما ركوعه وسجوده وهي واقفة

ان سائر فلاحه من ركوعه والاي في قيامه واستقبل جازا اذا او بالها ركوعه وسجوده

خاصة ارتفاع عنه ثلثي راسه او على سطحه مستقبلا من سائر جهات

جاز ومن امنه علم القبلة حرمه من التقليد والاجتهاد والا اخذ بقول ثق

يجوز علم فان فقدوا ملك الاجتهاد حرم التقليد والاختيار ليقول

في الاظهر ويحكموا كانا وشيئنا في ترك حملك الى اجتهاد كل جليل

تحض على الصحيح ومن اعجز الاجتهاد وعلم اذلت طاعه وليد ثق عا

[illegible]

ونفعها مع ابتداءه ويجب من التبر بالبر وقيل يكون ابتداءه  
 الثالث القيام وفرض القادر وشروطه نصب الله فقار فان  
 وفوق متعيا او ما يلا بحيث لا يستحق عالم يتبع فان لم يطبق  
 انتصابا وصادرا كالع فالتعجب انه بقول ذلك وزيد النخاع  
 لكونه ان قدر له ما يمكنه القيام دون الكون والتجود فام  
 وفعله ما قدر له ما كان ولو عجز عن القيام فعد كغيره شاء  
 فمن الله افضل من سائر غيره وما وقع كذا في الذكر والبر والبر  
 بان يمس على كبره ناسيا كبره فيكون عيبه عيبا  
 جميعه ما تعلق كبره والكل ان يمازى موضع سجوده فان عجز  
 عن القعود على سجده الا بغيره فان عجز عن الحب مستطاعه  
 والقادر النفل فاعل ذلك مضطجعا في الاصح الرابع الفصل

[illegible][illegible]

اُمتُ ولنا سُلُت خُجُلت سُمي بغيره في رُبع رُبع  
 وما استقلت برفق السَّادس الاعْتدال فاما طين  
 ويصعد غيره فذو رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 مع ابتداء رُفع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 للشمس على السَّموات ويأتي الارض فاستقرت رُبع رُبع  
 زيد المشرق اهل التَّاء والمجد لعل العبد وطناك القيد  
 التَّاء لا مانع با اعطيت ولا يعطى لما صنعت ولا رُبع رُبع  
 رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 وهو التَّاء هُجُوت المارة والا مام بان بلفظ الجمع  
 والقوم بين السُّلُة على التَّاء في رُبع رُبع رُبع رُبع  
 رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع

٥٢

٥٢

الشَّاء فان لم يسمعوت كُشِع في الفنون في سائر الكتب  
 النازلت لا مطلق على السُّلُة السُّلُة رُبع رُبع رُبع رُبع  
 بعض حجة معناه فان سجد على رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 والذَّاء على رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 لغيره فلو سجدت لوجه رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 سافرة على اهل البيت الاصح والمكة رُبع رُبع رُبع  
 ثم يذبح رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 مام على رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 سجد رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 التَّاء رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع

مضوء للقبلة وبقرب رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 في رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 وطيناً ويجب ان لا يفسد رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 والمكة ان يكتب ويحلى فترشاً واستعاذ به على رُبع رُبع  
 اصابع للقبلة فابداً رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 واهلها وهان في سجد التَّاء رُبع رُبع رُبع رُبع  
 جلسته خفيفة بعد السجدة التَّاء رُبع رُبع رُبع  
 التَّاسع والعاشر والمائة عشر السُّلُة وقعوده والسُّلُة على  
 التَّاء رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 فستانا ويكون قد جاز رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 كعب سره وينصب عنده ويضع اطراف اصابع للقبلة

٥٢

وفي الاخير التَّاء وهو كالانذار ان كان يخرج سره من حجة عنه  
 ويصلي رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 يذبح على رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 والله اعلم ويقع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 سل السُّلُة ويرفعها عند التَّاء رُبع رُبع رُبع رُبع  
 اليها كالحق ثلاثة رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 التَّاء الاخير فالأول رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 ويستمر الاخير وقبله رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 لله سلام عليك ايها النبي رُبع رُبع رُبع رُبع  
 عينا والله الصَّالحين رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع  
 وقيل تحذف رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع رُبع

في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

الاصح وان محمد رسول الله وينت في صحيح مسلم والله اعلم  
وان الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم هي الصلاة على  
الله محمد بن عبد الله خير كذا في الامام بعده ومائة في  
صحة الصلاة في ما تقدم وما احدثت وما اعلنت في  
الامام بن علي قدس الله روحه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
وتحريمها راجع وينبغي الدعاء والذكر لله وبالله تعالى  
القادر في الاصح الثاني عشر السلام واقله السلام عليك والاصح  
جوزا سلام عليكم قلت الاصح المنصوص لا يجزى الله اعلم  
والاصح انه لا يجب بنية الخروج فلكل السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
بينما وبينما لا يفتن في الاقل حتى يرى خلة الايمن وفي الثانية لا  
يسرنا وبالله السلام على محمد وبالله من مائة مرة واكثر وجوز

في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وينبغي الامام على القندين وهم الرعية الثالث عشر الترتيب  
في الركعة فان تركه عبد الله بن مسعود قبل ركوعه بطلت  
صلاوته وانما سجد فيها بعد الركعة لغيره فان تركه قبل ركوعه  
مثله ففعله والله تمت به ركعة وتلك الركعة الباقية فلو تقين  
في آخر صلوته ترك سجدة من الاخيرة سجد بها عاد تشهد او من غير  
نحو ركعتين كذا ان سجد بها في تمام الثانية ترك سجدة فاقبلت  
بعد سجدة سجدة قبل ان يجلس نية الاستراحة  
لا يكره ولا يبيح من طينته ثم يسجد قبل سجدة فقط  
والعلم في آخر الركعة ترك سجدة بين اوليات وجل  
موضعها واجب كذا ان روي في سجدة ثم ركعتين  
او خمس ست ثلاث واسبع يسجد ثم ثلاث

في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

واكفيس وشروط ما جمع اذ لا يكون بشرة ولا يوطئ وما كان  
والاصح وجوب الطين على فائدة التوب ويجب ستر العلاء  
لا اسفله فلو روت عورة من غير ركوع لم يفسد في فليد  
او شغل وسطه ولو شغل بعضه لم يفسد بغيره في الاصح فان  
وجد كافي سؤيته يعين لهما او لا يحد بها فقبلة وقبله  
وقبل تحريمها طهارة الحديث فان سبق بطلت وفي القديم يعني  
ويجوز ان لا ينافي عن تركه بعد دفعه الى المال فان امكن  
كثيرة في سنة في المال لا يطل فان تعذر كان في سنة في طينتها بطلت  
وطهارة النفس في التوب والبدن والمكان ولو اشتهر طاهر ونحوه بعد  
ولو نجس بعض ثوب او بدن او جعل وجب غسله فان طهره لم يفسد  
على الصحيح ولو غسل نفسه نجس ثم باق بعد الاصح ان كان غسل مع غيره

قلت يست اذ امة نظره في موضع سجده وقيل كونه متعقبا عنه  
وعند كونه ان لا يخفض رأيه والمشيوع وقد اقرئت والذكر في  
الصلاة بنشاط وفراغ قلب جعل يديه تحت صدره اخذ بيده  
يساره والله تعالى التبريد وان يعتمد في يمينه التبريد والقعود  
على يديه وطول في ركعة الا قبل على الثانية في الاصح والذكر بعد  
لان ينقل الثقل من موضع فرضه ولا فصل بين يديه واذا صلى في ركعتين  
نساء مكشوا حقن فيهما وان يفر في جهة جابت والتمه فيه فقط  
القدرة سلام الامام فلما اتم ان يستعمل يد عامه ونحوه ثم يسلم  
افضل امة على سبيل يسلمه تسليما والله اعلم شرط الصلاة  
خمس وعشرون الوقت والاعتقاد وسر العورة وعورة الرجل ما  
بين السرة والركبة وكذا لا منه في الاصح والمرة ما بين الوجهين

في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

صفة طهرته والآفة المصنف في نفع صلاته ملا في بعض  
 وان لم يتجر كنهه ولا فاقه طرف شئ على نفس الباطن ولا  
 لم يتجر في الاصح جعل تحت رجله صفة طهرته ولا في بعض  
 صدره في الترويح والتجويد على الصحيح ولو وصل عظمه في فقد  
 طاهره في وجهه والا وجب زعمه الا في بعض طاهره قبل ما  
 فان ما لم ينزع على الصحيح ويعرف من محل استجماره ولو حمل مستعمل  
 بطلت في الحج وطبي الشارح المتبين نجاسة يعنى منه ما يتعدى  
 الاحترار منه فالبا يتعدى ذلك بالوقت وموضع الترويح والبا  
 والكان في قليل دم البرافيت وفيه الباب والاصح لا يعنى كثرته  
 ولا عن قليل ان الشئ العرف وتعرف الكثرة بالعادة قلت اللص  
 عند التحقيق في القفو مطلقا والله اعلم ودم الكثرة كالبراغيت وقيل

١٢

١٢

وقيل ان عصفه ماء والله اصل الفرح في موضع الغصن والحيامة قبل  
 كما البثور والاصح ان كان مثله لا يدوم غالبا كما سقاة ولا كذا حتى  
 فلا يعف عنه وقيل يعفى عن قليله قلت الاصح انها كالنثرات في الاظهر العفو  
 على قليل الاجنبى والله اعلم والحق وانما يدوم كالماء ان كان لا يركب  
 ماء الفرح والمنقط الذي له مريح وكذا بالامرين في الاظهر قلت  
 المذهب طهارة والله اعلم ولو صلى نحل لم يعلم وجب الله ان يركب في وجهه  
 على المذهب فكل نطل بالنطق حتى من او حرف مفهم وكذا صفة من بعد  
 في الاصح والاصح ان التخرج والصفا والبكاء والالين واليق ان ظهر به  
 حر فان كان لا فلا يعذر في سبيل كذا ان سبق لسانه ومن الصلوة  
 او جهل بتميمه الا قرب عهد بالاسلام لا كثيرة في الاصح وفي التخرج  
 ونحن للقلبية او بعد في القراءة لا الجهر في الاصح ولو اكره على الكمال

جاهد في نفسه والله اعلم فلو كان في نفسه سكرة فيبلغ ذنبا بطلت  
 في الاصح والتصل الى جداره من غير اعضاء مفرقة او بسبيل التصل  
 او خط دفع الملت والتجريح المزمع خبيث قلت فكره الا تملك  
 انما لمحت وضع لعمري الى السماء وكنت شعرون او لم يوضع يدك على شئ  
 طهره اجرة والقيام على جبل والستلة حاشا الى عاين او يحضر طعام  
 يتوق المير واليصل قبل وجهه او يمسسه ويضع يده على حاشي  
 والبا القدر في نفس الراس في كونه والستلة في القامة والبا في البثور  
 والكيف وتطلى الابل والمقربة الطاهرة والله اعلم فصل سجود السهم  
 ست عند ركع ما من بر او فعل منهى عند ان كان ركعا وقيل  
 وتندبر في السجود كزيادة حصلت بركرك كما سبق في التمسك  
 بعضا وهو الضميمة او بما مراد الشبهة الاولى او تقع في ذلك الضميمة  
 او كان في السجود في بعض السجود

على الكلام بطلت غالا طهر ولو نطق بظلم القرآن بقصد التغير  
 كما في هذا الباب بقوة ان قصد معذرة لم يطل ولا بطلت  
 ولا يطل بذكره وجماعه الا انما يطالب كقولك لعاطس في حرك  
 الله ولو سكت طويلا بلا عرض لم يطل في الاصح وبين لمن  
 ناهي شئ كنية امامه واخره للادخال وانما لا على ان يستج  
 وتقصي المدة بغير اليدين على ظهر الياس ولو فعل في صلوة  
 غيرها ان كان من جنسها بطلت الا ان ينسى ولا فطيل كسبه  
 لا قليله والكثرة والقلية بالعرف فالخطون والفرقان قليلا في ذلك  
 كثيران عاكت وتبطل بالوثبة الفاحشة لا الى كات الحفيضة  
 المتواليه كما في ذلك الاصابع في سبعة او حكمة والاصح يستج  
 فيه الحمد والشوق على الاثر والله اعلم الفصل في سجود السهم  
 او احاد

١٢

١٢





اورت يد غيف غير موضعيه والا فبع يدي عرنا بن وبيع وشمله بنكده  
 حرج حقه ما اقلعهه الملقه لانسه  
 فانه يصح من غير شفع غير الحرف الثاني  
 على المعرفه ان كان له اقله

استوى ضيقاً في العروق والقلب وحسن الصوت وطيب الضيق  
الضيق يد

لا يفتش الا القربى والصغار الى اهل بيته حائل باب ما في والى حائل جمع  
والصغار  
والاربعة فقوم جان ارجلها وطلعت بافتراق القربى فالت الطير انما  
لما في



115

مَدَامُ

قمرية وانما انما تحت قمرية الفجر وبشرط القصر في الايام والقرن في ايامها  
 واما في ايامها فاصرت في وقت الفجر في وقت القصر في ايامها فاصامه  
 ثلثت فشكلها هو ثم ايامها ثم ولولم الفجر ثلثت فشكلها فاصامه  
 بطلت صلوة وان ايامها هو ايامها وسليمان ان الامة عادت في بعض  
 منها وبشرط كونها صانعة في جميع صلواتها في وقت الاقامة فيها في بعض  
 واما الاقامة في وقت القصر في الايام على المشهور في ايام ثلث مراحل والاسم الفصل  
 من النظر في ايامها في وقت القصر في جميع ايام الطهر والاضيق في ايامها في وقت القصر  
 والاضيق في وقت القصر في وقت القصر في وقت القصر في وقت القصر في وقت القصر  
 افضل والله اعلم وشهدت في وقت القصر في وقت القصر في وقت القصر في وقت القصر  
 الثانية وبنت الجميع وجملة الاول في وقت القصر في وقت القصر في وقت القصر في وقت القصر  
 منها فاصلا في ايامها في وقت القصر في وقت القصر في وقت القصر في وقت القصر



او جهل قال  
صالح  
منه الى  
قنا



٢

والتسوية  
في جميع  
الامور  
والتسوية  
في جميع  
الامور



---



الذين هم في الدنيا والذين هم في الآخرة...  
فصل في بيان ما جاء في القرآن من الأحكام...  
والذين هم في الدنيا والذين هم في الآخرة...  
فصل في بيان ما جاء في القرآن من الأحكام...

الذين هم في الدنيا والذين هم في الآخرة...  
فصل في بيان ما جاء في القرآن من الأحكام...  
والذين هم في الدنيا والذين هم في الآخرة...  
فصل في بيان ما جاء في القرآن من الأحكام...

والذين هم في الدنيا والذين هم في الآخرة...  
فصل في بيان ما جاء في القرآن من الأحكام...  
والذين هم في الدنيا والذين هم في الآخرة...  
فصل في بيان ما جاء في القرآن من الأحكام...

الذين هم في الدنيا والذين هم في الآخرة...  
فصل في بيان ما جاء في القرآن من الأحكام...  
والذين هم في الدنيا والذين هم في الآخرة...  
فصل في بيان ما جاء في القرآن من الأحكام...

والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآب  
والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآب  
والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآب

فلا تفرحوا به الا فرح من لا يضره ما آتاه الله من فضله  
والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآب  
والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآب  
والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآب

والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآب  
والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآب  
والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآب  
والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآب

والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآب  
والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآب  
والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآب  
والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآب

والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآب  
والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآب  
والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآب  
والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآب









**فصل** يشترط للصائم ثلثة امور الاسلام والتمتع عن الحيض والنكاح  
ولا يقع صوم الكافر صلياً كان او مرتد ولا صوم الحائض والنفساء ولا في عين  
النجم والكفر والحيض جمع النهار ولا يوم والعقل فلا يقع صوم الجنون في جميع  
النهار وفي بعضه والمتوم لا يمنع القيمة وان عتد جميع النهار وفيه و  
جمو صام الا قول ان الامعاء لا يضر شيئاً فيخرج من النهار والثاني انه  
يشترط ان يكون الا فاقر في اوله واخره والثالث ان يشترط في جميعه ولا يقع  
صوم يوم العيد وكذا صوم ايام التشريق على الجدي ولا يجوز التطوع  
بصوم يوم شك من غير سبب ولو صام لم يقع ذم ولا وجهين ويجوز  
صوم من القضاء والتكليف اذا وافق ورتبه في التطوع ويوم الشك  
هو ثلثون من شعبان اذا وقع في السنة التاسعة لله روى الهلال  
من السنة

من السنة او قال عد من السنة او العباد والحيات او الف  
قد رايناه وان لم يتحدث بالوقية احداً وكان النعم مطعماً لم يكن  
يوم الشك باهوا من شعبان **فصل** يسو للصائم ان يعمل  
الفطر وان يفطر على التمر فان لم يتسر على ماء وان يتسر بغيره  
ما يقع في السنة وان يصوم المسلمان عن الكذب والغيبة و  
باقى النفس عن الشهوة بكى الجوارح وان يقسم على الجارية على طوع  
البيع وان يترقى عن الجاهل والقبلة ووقوف لتمام الصلاة فانه  
يجوز الوقوف في الصلاة في اليوم العجوة وجهه انه يفسد الصوم وان يقول  
العصر اللهم لك صمت وعلى ذك افطر وان يكثر الصدقة في يومه  
القرآن في رمضان وان يعتكف خاصة في العشر الاواخر **فصل**  
لوجوب الصوم في رمضان العقل والبلوغ والقدره على الصوم وتوهم الحيض  
بعدمه منقوض اذا طأ فيه والعاجز لم يرض او كبره لا يلزمه الصوم ويا ح  
من السنة

الصوم للمرض الذي يصعب عليه الصوم او ينال به ضرره  
شد يد والمساكين ان كان الصائم طويلاً وميتاً جازى له صوم  
منه في نظر ولو سافر لم يكن له ان يفطر ولو اصبح للمريض  
صائمون فقام ذلك وشفي هذا لم يكن له الا فطار على الاطعمه  
ولو نوبه الصوم ثم بدا له ان يفطر جازى **فصل** المسافر  
لمريض اذا افطر بقضاء وكذا الحائض ومن افطر بغير عذر من  
تلك النسبة الواجبة وجب قضاء ما فات بالاعاء والورد  
دون الكفر الا صحت ذلك ما فات في المصلي والجنون والفقير  
اذا بلغ في اثناء النهار صائلاً لم يبرأ منه ولا قضاء عليه  
ولو بلغ ففطر فلا صوم الله لا قضاء عليه **فصل** اذا افاق  
الجنون او اسلم الصائم ولا صوم الله لا يجب على هؤلاء اساء  
بقية ذلك اليوم ويجب على المقتدى بالا فطار وعلى من  
نسي

من نسي الآية من الليل ولا يجب على المسافر والمريض اذا زال عذرهما  
بعد الا فطاره ان زال العذر قبل ان ياكلا ولم يتوبا من الليل فذلك الا فطار  
على الاصح واخرج القولين التبرع على من اصبح يوم الشك مفطر الكفر  
ثبت الله من رمضان وامسالك بقية النهار من خواص صوم رمضان  
فلا مسائل على من تعدى بالا فطار في نذر او قضاء **فصل**  
من قاتل صوم يوم او ايام من رمضان ومات قبل التمام من القضاء  
الطعام واخرج القولين وجوب هذه الفدية على الشيخ الهرم الذي لا  
يطيق الصوم وكذا الكاهن صوم النذر والكفارة والحامل والمرضع الى  
افطر تاؤا على انفسهما لم يبرأ من الفدية وكذا القضاء وان افطر في الحنفية  
طال ولو لم ينشأ على الا فطار وجب عليه الكفارة بالحامل والمرضع من انزل  
القضاء والفدية

بطلع الفجر فجامع سنة تين خلافة ولا على من جامع بعد ما كل  
 ناسيا وطق انه افطر بالاكل وان كان الاصح بطلان صومه ولا على  
 من نكح ناسيا ولا على المسافر اذا افطر بالزنا متروضا واحدا  
 والكفارة على الوتر من غير ذنوبه من غير ذنوبه من غير ذنوبه  
 القولون المبرح بالجماع كفارة واحدة على رجل وكفارة على  
 وصحبه المبرح بالجماع واحدة واحدة على رجل وشهية واحدة  
 وطريق على كفارة قولان اقولهما الاول وجب الكفارة على المبرح في زنا العلة  
 انها جامع في ذلك اليوم ومن جامع في يومين او في عدة من الايام  
 واشتاء المبرح بعد الاضداد بالجماع لا يسقط الكفارة فكذلك حدث المبرح  
 على الاظهر وجب الكفارة في قضاء اليوم الثاني افسد في اجمع الوجوه  
 وهذه الكفارة مرتبة في عدة من الوجوه فلهذا في رواية قال لا يبدع  
 شهر من متابعين فان لم يستطع فاعطاهم حتى يسكنوا واظهر الوجوه ان  
 العبد من القيام الى الطعام لشدة الحاجة والله لا يجوز من الكفارة فان قد علم  
 خفي فاعطاهم  
 الفقير

الا انه في اولاده ومن المتأخرين عن الحق هذه النكاح يستحق الكفارة ونسب  
 فاذا نكح على خطبة التي بطلت يستحب في الاسبوع صوم الاثنين  
 والقيس ويكره ان يزوج يوم الجمعة واخره يوم السبت بالصوم في شهر رجب  
 ايام البيض في السنة صوم يوم عاشوراء ويستحب ان يصوم معه تاه  
 سبعة وصوم يوم عرفة وستة ايام من شوال والتابع فيها افضل  
 ومن التبرع بمره الى غيره من غير ان يفتقر به حقه يجب عليه ولا بد من الاضطرار  
 يوم العيد واما التبرع والتفريع في صوم التطوع لا يلزمه اتمامه ولو  
 خرج منها لم يلزمه القضاء وصوم القضاء اذا شرع فيه لم يلزمه الخرج منه  
 اما ان على الفور وهو الاضطرار وان لم يكن على الفور وهو  
 اذا لم يتعد بالاضطرار فكذلك في اول الوجوه  
 الاعساف قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل  
 محبوب في جميع الاوقات وفي العشر الاواخر من رمضان احب سائر ذلك  
 لطلب

لطلب ليلة القدر ولا شبهة ان ليلة القدر والعشر والثلث  
 والعشر وانما يقع الاعساف في المسبب والواجب اولى من غيره والجد يد انه  
 لا يقع اعساف المرفة في المسبب به اذ هو المنزول للمصلاة والصلاة واذا عين  
 المسجد الا ان في نذره الاعساف تعين وكذا لو عين مسجد المدينة و  
 المسجد الا تعين في شهر القبولين كالمسجد الحرام ويوم مقامها دون  
 العكس والمسجدين يقومان مقام المسجد الاقصى والاعساف في العكس  
 ظهر الوجهين انه لا بد من الاعساف من الدين لا من غيره من الدين والاعساف  
 بعد ما يسهل مكره ولا يشترط في ذلك يوم ولا وقت من يوم ويصدق الا  
 بالجماع في العكس والقبلة بشهوة وتفرقه في انشاء احوال ظهرها الله يفتي  
 اقول ولا فلا ولو جامع ناسيا فانه كافي الصوم ولا يشترط في التطيب والاقبال  
 بلبس الثياب وكذا لا يشترط فيه الصوم بل يقع الاعساف في الثياب





امام الطوائف

والأبصر تعاقب بدمته وكذلك تعاقب القصاص والأطباء الملكيين له التقدير  
فليس الفضل في شره وباطل وفي التقديم موقوف إجازة ما كلفه نقد ولا فلان  
بأنه ما لم يورثه طاب حاله وكان متيسرا في الأجر كما هو العلم به في بيع أحد النيران  
بأبطل ويبيع سبع صاع خضبة يعلم بيعها وأكلا جعل في البيع ولو باع بلاء  
أو ما كان في البيع ولا  
البيع حيث طهر الزينة هذه الخاصة ذهبها أو برأيه في ماله ونسره أو بالفي ودرا  
أو ما ليس لم يبيع ولو باع بالتقيد وفي البلد نقد غالب بعض أو نقدنا أو لم  
كلما أسبق

ولا عشب بعشب ولا زبيب ولا جفاف ولا كافور ولا عشب الدمش ولا زبيب اليربوع  
اصلا وفي قول بكى القمانه وطبا ولا يكي ما قلته الدقيق والسريرى والغزيرى بل يقدر  
المانه في العشب جيتا وفي حرب الدمش ما ترجم جيتا او حضا وفي العشب  
ببشا او حلا عشب وكذا العصير في الاربع وفي اللبن لبن او سمن او حنظل صافيا ولا  
تبقى الا في سيار او حواله كالميلين والاقط ولا يكي ما قلته ما فرقت النار في الدمش



البائع فكل البيع له وان كان لا يشترى لهه وان كان لهها فهو قول فان لم اشترى فان اشترى  
الشترى من حين العقد والالتزام ويحصل القسط وان كان يلقطه بل ان يلقطه  
كسفت البيع ونفسه واسن جعته البيع وقول الاجارة اجرة وادفعية وقول البيع  
فمنه <sup>فمنه</sup> وان كان يلقطه ويحضره في البيع والبيع ان هذا البيع فان كان  
اجارة وان كان البيع على البيع والقول فيه ليس فكل اجارة من البيع  
فكل الشترى للبيد والبيد من غير فكل من يلقطه ويزاد وسرته وادافته  
وبولس في القرض ويحضره من غير وجهه الله اشترى من غيره وكل ما يقص القرض او القرض  
فكل ما يقص من غير وجهه الله اشترى من غيره وكل ما يقص القرض او القرض  
او حدث قبل القبض ولو حدث بعده فلا جاز له الا ان يستند الى سبب من تقدم  
لقطعه بحمايته سابقته فثبت الزوال من خلافه من غير سبب سابق فاق  
ولو قبل برقة سابقة فثبت البيع والبيع وان كان يلقطه من غير البيع فان كان

في التابة من غيرهما او اكلها اطلق حقه ويعلم في كونه من غير سببها او في  
واذا سقطت به بقصيره فلا ارش ولو حدثت عيب سقطت الزوال من غير  
وفيه البيع وده الشترى او فيه بهر الا فليعه الشترى ارش الى ذلك البيع  
ويرو او يغير البيع ارش القسط ولا بد من انفق على احدهما فذلك والا فاق  
اجابة من طلب الاصل ويجب ان يعلم المشتري البيع على الكفوف فلا بد له  
فان احضر اعلامه بلا قدر فلا ردة ولا ارش ولو احدث عيب لا يبرق القسط الا به كغيره  
ورنج ونقير بطيخ مدد ورة فلا ارش عليه ولا ارش فان امكن معرفة القسط  
بالقسط ما احدثه ثمة بالقبض على ثمة فكل الشترى عيبين معيبين بفقرته  
ولو لم يبرق عيبا احدهما او هما الا لعيب وحده في الاظهر ولو اشترى عبد جليلين  
معيبا منه ورتب عيبا احدهما ولو اشترى انسان عيبا واحدا فلا حدهما الزوال  
ولو اختلفا فثبت القسط صدق البيع به من غير وجهه الله اشترى من غيره وكل ما يقص القرض او القرض

فلا ارش له من غير عيب باطن بالقبض ان لم يعلم ولا غيره والله مع هذا الشترى ان يبرق  
حدث قبل القبض ولو شرط الكبراء عما يجلد في البيع والبيع ولو هذا البيع  
عند المشتري او اعطاه من غير علم بالبيع من غير علم بالبيع وهو من غير علم بالبيع  
فكل العيب من القسط لو كان سببا والبيع اعتبارا في البيع من غير علم بالبيع  
ولو كان القرض دون البيع ردة واحدا مثل القرض او قيمته ولو علم العيب بعد ردة  
ملكه الى غيره فلا ارش له الا في حال عاد الملك فله الردة وقبل ان عاد يغير الردة  
له والرد على الفور ثمة في حال القارة فله ردة وهو يبرق او ياكل فله الشترى من غير  
ويلا حتى يصير فان كان البيع بالبيد ورتب عليه نفسه او وكيله عليه او حتى  
وكيله ولو كرمه ورتب الا لا اكله فله ردة وان كان قابلا لرفع الحكم والاطلاق  
بذمه الاشهاد على القسط الى امكنه حتى ينتهي الى البيع والاطلاق فان لم يبرق او اشهد له  
بذمه القسط بالبيع في الاصح ويشترط ردة الاستمرار ولو اخطاه القبط وكرمه

كالشترى من غير الاصل والقبض كالأول والآخر لا يبرق الردة وفي الشترى ان ردة  
القبض وكذا قبله والبيع ولو اخطاه احدا فلا يقص رده معهما في الاظهر ولا يبرق  
الردة الاستمرار ولو لم يلقطه الشترى او قصدا من البكر بعد القبض افسد حله وتما جنة  
على البيع قبل القبض فكل الشترى حرام ثبت القرض على العيب ولا يبرق ثمة  
ايام فان ردت بعد تلف الثمرة رده معهما ماع في قول كافي صاع قوت والاصح ان  
لا يختلف بكثره القرض وان خباها فلا يحسن بالنعم بل يتم على كماله والزيادة والا  
ولا ردة معهما ثمة وفي الدابة رده وحسنه القصة والحق المبرق عند ردة  
وتسديد شعره وتجعله يشترى القرض لا يبرق ثمة في البيع والبيع  
البيع قبل قبضه من البائع فان تلفه فقص البيع وسقط القرض على البائع  
المشتري عن الثمرة الى غيره في الاظهر ولا يبرق ثمة في البيع والبيع  
ان على ولا فصول ان كماله طما والمفسر خيرا والله اعلم





دخول الامم والملك العبد بقلبه يستدعي الاطهر كتاب السلام  
والله يشترط في كل شيء من اجل ما جاء في الحديث  
ثم يعين في كل شيء من اجل ما جاء في الحديث  
المسلم حاز بجون كونه متفعله بقبض بعض العيون وان فتح السلم واسم الكتاب  
استدعي بعضه وليس له الباطل وقيل للمسلم اليه رد بطله ان اعلى في المجلس ودعا  
ورويته راس المال كغيره في الاصل <sup>المسلم</sup> ان يكون المسلم فيه وبناؤه  
قال اسلمت اليك هذه الشربة وهذا العبد في السلم ولا ينفق بغيرها في الاصل ولو قال  
منك ثوبا فتعبر كذا هذه الذنوبهم فقل بغيرك <sup>المسلم</sup> ان يكون المسلم فيه وبناؤه  
المذهب انما اذا سلم بغيره لا ينفق بغيره في الاصل <sup>المسلم</sup> ان يكون المسلم فيه وبناؤه  
والا فلا ينفق حلالا وموجبا ان اطلق العقد حلالا قيل لا ينفق بغيره في الاصل

بما لا ينفق مقصود به الحاصل المقصود ان كان كغيره من المسلمين  
ويقال في كل شيء من اجل ما جاء في الحديث  
ثم يعين في كل شيء من اجل ما جاء في الحديث  
المسلم حاز بجون كونه متفعله بقبض بعض العيون وان فتح السلم واسم الكتاب  
استدعي بعضه وليس له الباطل وقيل للمسلم اليه رد بطله ان اعلى في المجلس ودعا  
ورويته راس المال كغيره في الاصل <sup>المسلم</sup> ان يكون المسلم فيه وبناؤه  
قال اسلمت اليك هذه الشربة وهذا العبد في السلم ولا ينفق بغيرها في الاصل ولو قال  
منك ثوبا فتعبر كذا هذه الذنوبهم فقل بغيرك <sup>المسلم</sup> ان يكون المسلم فيه وبناؤه  
المذهب انما اذا سلم بغيره لا ينفق بغيره في الاصل <sup>المسلم</sup> ان يكون المسلم فيه وبناؤه  
والا فلا ينفق حلالا وموجبا ان اطلق العقد حلالا قيل لا ينفق بغيره في الاصل

دخول الامم والملك العبد بقلبه يستدعي الاطهر كتاب السلام  
والله يشترط في كل شيء من اجل ما جاء في الحديث  
ثم يعين في كل شيء من اجل ما جاء في الحديث  
المسلم حاز بجون كونه متفعله بقبض بعض العيون وان فتح السلم واسم الكتاب  
استدعي بعضه وليس له الباطل وقيل للمسلم اليه رد بطله ان اعلى في المجلس ودعا  
ورويته راس المال كغيره في الاصل <sup>المسلم</sup> ان يكون المسلم فيه وبناؤه  
قال اسلمت اليك هذه الشربة وهذا العبد في السلم ولا ينفق بغيرها في الاصل ولو قال  
منك ثوبا فتعبر كذا هذه الذنوبهم فقل بغيرك <sup>المسلم</sup> ان يكون المسلم فيه وبناؤه  
المذهب انما اذا سلم بغيره لا ينفق بغيره في الاصل <sup>المسلم</sup> ان يكون المسلم فيه وبناؤه  
والا فلا ينفق حلالا وموجبا ان اطلق العقد حلالا قيل لا ينفق بغيره في الاصل

بما لا ينفق مقصود به الحاصل المقصود ان كان كغيره من المسلمين  
ويقال في كل شيء من اجل ما جاء في الحديث  
ثم يعين في كل شيء من اجل ما جاء في الحديث  
المسلم حاز بجون كونه متفعله بقبض بعض العيون وان فتح السلم واسم الكتاب  
استدعي بعضه وليس له الباطل وقيل للمسلم اليه رد بطله ان اعلى في المجلس ودعا  
ورويته راس المال كغيره في الاصل <sup>المسلم</sup> ان يكون المسلم فيه وبناؤه  
قال اسلمت اليك هذه الشربة وهذا العبد في السلم ولا ينفق بغيرها في الاصل ولو قال  
منك ثوبا فتعبر كذا هذه الذنوبهم فقل بغيرك <sup>المسلم</sup> ان يكون المسلم فيه وبناؤه  
المذهب انما اذا سلم بغيره لا ينفق بغيره في الاصل <sup>المسلم</sup> ان يكون المسلم فيه وبناؤه  
والا فلا ينفق حلالا وموجبا ان اطلق العقد حلالا قيل لا ينفق بغيره في الاصل

البراءة والظاهر ولو وجد المسلم فيه بعد الحمل في غير الحمل التمسك لم يلزم له ذلك  
 ان كان لغيره منته ولا يلزم عليه بغيره الحمل لانه على البيع وان كان متعلقا  
 هناك لم يلزم له ان كان لغيره منته او كان التمسك محرمنا ولا يلزم عليه جبره  
 فكل من اقرض مملوكا اليه ويبيعه او يفتك او يسلطه او يهدى بشرا و  
 يكتله على ان ترد بغيره ويشترط قبوله في البيع وفي القرض اهلية البيع ويجوز  
 اقراض ما يسلط فيه الاجابة التي تحت المستقر في الظاهر ولا يلزم فيه بيعه ولا يجره  
 على البيع ويرد المثل في المثل وفي المقتوم مثل التمتع وقيل القوم ولو ظهر به في غير الحمل  
 الاقراض ولا نقل هو بغيره على البينة بل لا اقراض ولا يجره بشرطه في البيع في غير الحمل  
 ولو رده هكذا لا شرط له في البيع ولو شرطه مكره في البيع وان يقره عليه لغيره لا شرط له في  
 ان لا يسلط المقتول ولو شرطه اجلا فهو كشرط مكره في البيع ان لم يكن للقرض في ذلك  
 كونه ان يفسد بشرطه في غير كسر البيع ولا شرطه في البيع ولا يقره في البيع بالقبض  
 موقوف

**كتاب الرهن**  
 دفع قول بالتصرف وله الرجوع في غيره ما دام باقيا بما لا يخلو من **كتاب الرهن**  
 الا بايجاب وقيل فان شرط فيه مقتضاة كالتقدم كونه من براءه على العقد  
 وشما واما ان يجرى فيه بيع المقتول فان شرطه باقيا للرهن على الرهن وان يفسد الرهن  
 وضراره كشرط شفعية للرهن على المثل في البيع وكذا الرهن في البيع ولو شرطه ان يجرى  
 حرقه او يدمره منته فالا فله فساد الشرط وان يجرى منته فله فساد الشرط وشرطه ان يجرى  
 كونه مطلقا التصرف فلا يجرى منته الى المثل في البيع ولا يجرى منته الى المثل في البيع  
 او غبطة طاهرة وشرطه للرهن ان يكون عينا في البيع ويبيع رهن المثل في البيع  
 وللهما في حكمه عند جبره ما كان ولو يجرى منته الى المثل في البيع ولا يجرى منته الى المثل في البيع  
 الولد فان يجرى فيه رهنه الجاني والرهن كيمهما ورهن المثل في البيع ولا يجرى منته الى المثل في البيع  
 بغيره يكون بغيره المثل في البيع باقيا على المثل في البيع ولو يجرى منته الى المثل في البيع  
 الرهن في بيعه **كتاب الرهن**  
 الرهن في بيعه باقيا على المثل في البيع ولو يجرى منته الى المثل في البيع ولا يجرى منته الى المثل في البيع

وجعل المثل رهنه في بيعه عند خوف فساده ويكونا منه رهنه وان شرطه في بيعه  
 بغيره يكون بغيره المثل في البيع باقيا على المثل في البيع ولو يجرى منته الى المثل في البيع  
 رهنه ما لا يجرى فساده فطره ما يجرى فسادا في المثل في البيع ان يفسد الرهن في البيع  
 ويجوز ان يستعمل شيئا بغيره رهنه في بيعه عند خوف فساده وان شرطه في بيعه  
 الشيء بشرطه في بيعه عند خوف فساده وان شرطه في بيعه  
 بل الرهن فلا ضمان ولا رجوع للمالك بعد قبض المثل في البيع فان حصل المثل في البيع  
 للمالك **كتاب الرهن**  
 ولو يجرى منته الى المثل في البيع باقيا على المثل في البيع ولو يجرى منته الى المثل في البيع  
 به كونه رهنه باقيا على المثل في البيع باقيا على المثل في البيع ولو يجرى منته الى المثل في البيع  
 ولو يجرى منته الى المثل في البيع باقيا على المثل في البيع ولو يجرى منته الى المثل في البيع  
 قال بغيره في البيع باقيا على المثل في البيع ولو يجرى منته الى المثل في البيع  
 نحو الكتابة ولا يجرى منته الى المثل في البيع باقيا على المثل في البيع ولو يجرى منته الى المثل في البيع  
 الحيازة بغيره الواحد رهنه باقيا على المثل في البيع باقيا على المثل في البيع ولو يجرى منته الى المثل في البيع

عند بدين آخر في المثل في البيع باقيا على المثل في البيع ولو يجرى منته الى المثل في البيع  
 يستعمل الرهن ولا يجرى منته الى المثل في البيع باقيا على المثل في البيع ولو يجرى منته الى المثل في البيع  
 هو في بيعه بغيره المثل في البيع باقيا على المثل في البيع ولو يجرى منته الى المثل في البيع  
 في بيعه بغيره المثل في البيع باقيا على المثل في البيع ولو يجرى منته الى المثل في البيع  
 قبل القبض بشرطه في بيعه عند خوف فساده وان شرطه في بيعه  
 لا الرهن في البيع باقيا على المثل في البيع ولو يجرى منته الى المثل في البيع  
 الرهن في البيع باقيا على المثل في البيع ولو يجرى منته الى المثل في البيع  
 ينفذ في البيع باقيا على المثل في البيع ولو يجرى منته الى المثل في البيع  
 فوجبت وهو رهنه باقيا على المثل في البيع باقيا على المثل في البيع ولو يجرى منته الى المثل في البيع  
 ولا الاجابة ان كان للملك ما حال او قبل قبلها ولا الوطء وان كان للملك ما حال  
 من غيره كالمثل في البيع باقيا على المثل في البيع ولو يجرى منته الى المثل في البيع

بالولاية من قبلها على الاصل ولا على الانتفاع ولا بقصد الرهن كما ذكر في السابق  
البناء والعرض قال فعل الرهن قبل الاصل وبعد الفعل ان لم يقع الاصل بالبيع والارضا  
بطلان الرهن لان الرهن لا يثبت الا بالبيع والارضا ويشهد ان الرهن لا يثبت  
الرهن صاعدا وله الرجوع قبل تصرف الراعي فان تصرف جاهلا بجهل بغيره  
وكيل جعل بغيره ولو ان في بيعه بيع الموصى به لم ينعكس البيع وكذا لو تصرف هو الشئ  
في الاصل ان اؤتم الرهن فالبيع للرهن ولا تزال الاصل انتفاعا كما سبق في شرط  
وتصرفه عند خلو جان او عند انقضاء وانما انما اضماعا على حفظه ولا يغيره بغيره  
وانما اطلاقه ليس بعد هذا الاصل في الاصل ولو مات الرهن وجعل حيث  
ينفق فان نشأ حاد فعلى الرهن على الرهن ويستحق مع الرهن على حقه وينفق  
الرهن بغيره ويبيع الرهن او يملكه باذن المدين فان لم يوافق قال المالك ما ذكره  
تصرفه ولو لم يملك الرهن بغيره فان الراعي الرهن المالك فله ان يبيع ما امره المالك  
ولو لم يملك الرهن باذن الراعي فلا يبيع منه الا باذن بغيره ولا يملكه ولا يبيع  
المدين

والرهن لا يثبت الا بالبيع والارضا ويشهد ان الرهن لا يثبت  
الرهن صاعدا وله الرجوع قبل تصرف الراعي فان تصرف جاهلا بجهل بغيره  
وكيل جعل بغيره ولو ان في بيعه بيع الموصى به لم ينعكس البيع وكذا لو تصرف هو الشئ  
في الاصل ان اؤتم الرهن فالبيع للرهن ولا تزال الاصل انتفاعا كما سبق في شرط  
وتصرفه عند خلو جان او عند انقضاء وانما انما اضماعا على حفظه ولا يغيره بغيره  
وانما اطلاقه ليس بعد هذا الاصل في الاصل ولو مات الرهن وجعل حيث  
ينفق فان نشأ حاد فعلى الرهن على الرهن ويستحق مع الرهن على حقه وينفق  
الرهن بغيره ويبيع الرهن او يملكه باذن المدين فان لم يوافق قال المالك ما ذكره  
تصرفه ولو لم يملك الرهن بغيره فان الراعي الرهن المالك فله ان يبيع ما امره المالك  
ولو لم يملك الرهن باذن الراعي فلا يبيع منه الا باذن بغيره ولا يملكه ولا يبيع  
المدين

الرهن لا يثبت الا بالبيع والارضا ويشهد ان الرهن لا يثبت  
الرهن صاعدا وله الرجوع قبل تصرف الراعي فان تصرف جاهلا بجهل بغيره  
وكيل جعل بغيره ولو ان في بيعه بيع الموصى به لم ينعكس البيع وكذا لو تصرف هو الشئ  
في الاصل ان اؤتم الرهن فالبيع للرهن ولا تزال الاصل انتفاعا كما سبق في شرط  
وتصرفه عند خلو جان او عند انقضاء وانما انما اضماعا على حفظه ولا يغيره بغيره  
وانما اطلاقه ليس بعد هذا الاصل في الاصل ولو مات الرهن وجعل حيث  
ينفق فان نشأ حاد فعلى الرهن على الرهن ويستحق مع الرهن على حقه وينفق  
الرهن بغيره ويبيع الرهن او يملكه باذن المدين فان لم يوافق قال المالك ما ذكره  
تصرفه ولو لم يملك الرهن بغيره فان الراعي الرهن المالك فله ان يبيع ما امره المالك  
ولو لم يملك الرهن باذن الراعي فلا يبيع منه الا باذن بغيره ولا يملكه ولا يبيع  
المدين

الرهن لا يثبت الا بالبيع والارضا ويشهد ان الرهن لا يثبت  
الرهن صاعدا وله الرجوع قبل تصرف الراعي فان تصرف جاهلا بجهل بغيره  
وكيل جعل بغيره ولو ان في بيعه بيع الموصى به لم ينعكس البيع وكذا لو تصرف هو الشئ  
في الاصل ان اؤتم الرهن فالبيع للرهن ولا تزال الاصل انتفاعا كما سبق في شرط  
وتصرفه عند خلو جان او عند انقضاء وانما انما اضماعا على حفظه ولا يغيره بغيره  
وانما اطلاقه ليس بعد هذا الاصل في الاصل ولو مات الرهن وجعل حيث  
ينفق فان نشأ حاد فعلى الرهن على الرهن ويستحق مع الرهن على حقه وينفق  
الرهن بغيره ويبيع الرهن او يملكه باذن المدين فان لم يوافق قال المالك ما ذكره  
تصرفه ولو لم يملك الرهن بغيره فان الراعي الرهن المالك فله ان يبيع ما امره المالك  
ولو لم يملك الرهن باذن الراعي فلا يبيع منه الا باذن بغيره ولا يملكه ولا يبيع  
المدين







13) في حالة وفاة المالك الموقوف

۲

من ان المرحل حالاً وانه لا يبرأ من القبول والمصدق لمطالب الشاخص ولا يصل حاله في انه لا يبرأ  
 براءة الا يصل حاله براءة الا يصل براءة الشاخص ولا يبرأ من احد من حاله في ذلك  
 وانه لا يصل حاله في الشاخص لمطالبه الا يصل حاله في براءة الشاخص ولا يبرأ من احد من حاله في ذلك  
 قبول ان يصل حاله في الشاخص لمطالبه الا يصل حاله في براءة الشاخص ولا يبرأ من احد من حاله في ذلك  
 وانه لا يصل حاله في الشاخص لمطالبه الا يصل حاله في براءة الشاخص ولا يبرأ من احد من حاله في ذلك  
 براءة الا يصل حاله براءة الا يصل براءة الشاخص ولا يبرأ من احد من حاله في ذلك  
 وانه لا يصل حاله في الشاخص لمطالبه الا يصل حاله في براءة الشاخص ولا يبرأ من احد من حاله في ذلك  
 قبول ان يصل حاله في الشاخص لمطالبه الا يصل حاله في براءة الشاخص ولا يبرأ من احد من حاله في ذلك  
 وانه لا يصل حاله في الشاخص لمطالبه الا يصل حاله في براءة الشاخص ولا يبرأ من احد من حاله في ذلك

**الشركة** هي انواع شركة لا بد ان تكون لها اقسامها واسبابها  
 يكون بينهما كسبهما مبنياً على اقسامها واسبابها واسبابها واسبابها  
 المأخوذة يكون بينهما كسبهما مبنياً على اقسامها واسبابها واسبابها  
 لتمام كل واحد منهما من اجل انهما كانا باقيا على اقسامها واسبابها واسبابها  
 باطلته وشركتها لا يكون بينهما كسبهما مبنياً على اقسامها واسبابها واسبابها  
 وشركتها لا يكون بينهما كسبهما مبنياً على اقسامها واسبابها واسبابها  
 وقبولهما لا يكون بينهما كسبهما مبنياً على اقسامها واسبابها واسبابها  
 مع اختلاف جنس اوصافهما كقوله في الشركة هذا اذا اخرجها ما ليس من اقسامها  
 باطلته وشركتها لا يكون بينهما كسبهما مبنياً على اقسامها واسبابها واسبابها  
 الشركة في القرض ان يبيع كل واحد منهما عرقه بغير عرق الآخر وبان لا يكون في القرض  
 ولا يشترط تساوي تدانها في البيع والشراء في الشركة العظمى بقدرهما عند التقيد

كونهما على التفرق فلا يبيع نسبة ولا يبرأ بقدر التملك ولا يبرأ من شريك  
 ولا يبرأ من اقل ولا يبيع نسبة ولا يبرأ بقدر التملك ولا يبرأ من شريك  
 فان قال احد هما انك اول من تصرف في البيع لم يبرأ من العاقل وتنفذ مبرأ  
 او يبرأ من اقل ولا يبرأ من اقل ولا يبرأ من اقل ولا يبرأ من اقل ولا يبرأ من اقل  
 شرطاً خلافاً لطلوع التقيد ببيع كل واحد على الآخر بامرة عمل في عالم وتنفذ التقيد  
 والبيع في اقل ما ليس به الشريك بل المانة فيقبل قوله والزوج والخسار والتلف في اقل ما  
 لا يبرأ من اقل ولا يبرأ من اقل ولا يبرأ من اقل ولا يبرأ من اقل ولا يبرأ من اقل  
 مشتركة في العكس بل في حاجته في اقل ما ليس به الشريك بل المانة فيقبل قوله  
 للشركة او لغيره في اقل ما ليس به الشريك بل المانة فيقبل قوله  
 ما لا يبرأ من اقل ولا يبرأ من اقل ولا يبرأ من اقل ولا يبرأ من اقل ولا يبرأ من اقل  
 اقل في حق المطلق ويستثنى في اقل ما ليس به الشريك بل المانة فيقبل قوله

لنفسه لا يبرأ من اقل ولا يبرأ من اقل ولا يبرأ من اقل ولا يبرأ من اقل ولا يبرأ من اقل  
 وان ايسر له البيع بغير اقل ولا يبرأ من اقل ولا يبرأ من اقل ولا يبرأ من اقل  
 الموكلة فيه ان يملك الموكلة فلا يبرأ من اقل ولا يبرأ من اقل ولا يبرأ من اقل  
 وان يكون قابلاً للبراءة فلا يبرأ من اقل ولا يبرأ من اقل ولا يبرأ من اقل  
 شهادة وادلة وسائر الايمان ولا في طهارته ولا في بيعه ولا في بيعه ولا في بيعه  
 وروحه وبيع وطلاق وسائر العقود والقرض وبيع الدارين وادبائها والآكل  
 والمكروب وكذا في تلك المساجد كالا حياء ولا في طهارته ولا في بيعه ولا في بيعه  
 وبيع في الشفاء عقوبة اقل ما ليس به الشريك بل المانة فيقبل قوله  
 فيه معاملة بعض اقسامه ولا يشترط على غيره وجهه ولا في طهارته ولا في بيعه ولا في بيعه  
 اقل ما ليس به الشريك بل المانة فيقبل قوله



والكل لو صدقه السابع بالبيع باطل وان كان كذا به حلف على ان يقدم بالوكالة ورفع الشري بالكيل  
وكذا ان اشترى في فتره ولم يسلم الموكل وكذا ان اساءه وكذا به البيع على الاتحاف والاصح  
باطل الشري وحيث حكم بالشري للموكل في بعض القضايا ان يرفع بالموكل ليقول الموكل ان كنت  
امرأتك بعيرين فقلد بكنها بها ويقول شترت عليهما فقل له ولو قال ابتعت بالتعريض لادان ولو  
وانكر الموكل صدق قول الموكل وفي قول الموكل وقوله الموكل في خالف المال مقبول بهتم وكذا في الرد  
وقد ان كان يجعل فله ولو ادعى الرد على رسول الموكل وانكر الرسول صدق الرسول ولا يقيم  
الموكل نفسه على الموكل على التوقيع ولو قال قبضت الماشي ونعت وانكر الموكل صدق الموكل وان  
كان قبل تسليم البيع وانكر الموكل على المذهب وصلى القول قول الموكل ولو ولاه بقضاء وبما  
فقال قبضت وانكر المشتري صدق بهيم والظاهر انه لا يصدق الموكل على الموكل الا بيمينه قسمه  
اليمين اذ ادعى من المال اليه بعد البيع فيمنع الى يمينه على التوقيع وليس للموكل ان ياتي

وليس يكفل ولكن دع ان يقول بعد طلب الملك ان ادال بالاشجادة والدمع والذهب  
وعز لا يقبل ثم قال ذلك ولولا ان رجل وكفى السهم يقبض عالم عند مرغيب او يرد  
وصدقه فلو ذهب والذهب انه لا يميز الا بلبنة على كاسه وان قال انا على عليك وحيد  
وجب الدمع على السهم قلت وان قال ان وارثه وصدقه وجب الدمع على الذهب  
والله اعلم **كتاب الاوربيع** من مثل ان تعرف نافر الرقيق والخبز لا ينف  
والله اعلم بالذوق بالاحلام صدق ولا يستحق والاعتماد بالنس طوبى للبينة  
والثقة والنفوس ابقى اقررها ويقل ارار الرقيق بموجب عقوبة ولو اقرت بغير حجة  
فلا بموجب العقوبة فكذلك السيد تلتش بدعته ولا رتبة ولا اقرت بغير حجة  
على السيد الا لم تكن ما دفعا لث القناعة ويقل انما ما دفعا لثور من كسبه ومان  
والله اعلم اقرار الرقيق من سرق الموت حاجتي وكذا الدلائل على الذهب ولما حجت

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠











منها مضطرة فينزل عليها ويجوز الاجارة لمن لم يبرح المحل فان  
 حضره او امتنع به ان كان في ظرف وان غاب فقد يكمل وقت  
 وجز الاجارة بالثمن وصحها ان كانت اجارة ذمة الا ان يكون  
 زجاءا ونحوه فصلا لا يصح اجارة مسلم لها ولا عبادة يجب  
 ثبته الا بالفرقة الزكوة ويعبر بغيره من وقت وتعليق القرائن  
 والمضانة وارضاع معا ولا حد لها فقط والاصح ان لا يستعمل احدهما  
 الا في المصانة حفظ موقوفهم بعقل واسر وبنية وثبات ووقت  
 وكثرة ويطول والمدة بغير كتمان ونحوه ولو استاجر لها فانقطع اللين  
 فالذهب ينفع العقد في الارضاع دون الممانعة والاصح انه لا يجب  
 خبر وخيط وكمل على ورق وخياط وكما قلت صحيح ان  
 في

في الشرح الرجوع فيه الى العادة فان اضطرت وجب البعثة والاقتطيل  
 الاجارة والله اعلم فصل في اجارة العبد المملوك  
 وعملها على الوجه فان باهروا صلحها فذاكره ولا تملكه في الجارية ولا  
 على طلع على الكبر الكاف وحرام ونحوه ووطء وعمل الكثرة وحمل ومطلقة  
 ووطء ووطء ونواصبها والاصح ان يملكه في الجارية وفي السنين ابتاع العرف وظن الا  
 المحل على الوجه في اجارة الذمة وعلى الكثرة في اجارة العبد المملوك  
 الموصى في اجارة الذمة الرجوع مع الدابة لتسديدها وان كانت في قبضه لم يملكه  
 بحسب الحاجة ومنع المحل وحطه عند المحل وحل عليه اجارة العبد المملوك  
 الغائبة بين المالك والذمة وتنفس اجارة العبد المملوك في قبضه  
 بعينها ولا خيار في اجارة الذمة بل يلزمه الابدان والاطعام المحل ليدخل  
 ببذل او الاكل في الاطعام فيصير له عقد الاجارة متى بقي فيها العبد

غائبا فيقول لا زاد على سنة وقيل ثلثين ولا تملكه في هذه المدة  
 وبغيره فيركب ويسكن مثل ولا يسكن حذرا او قصارا وما يستوفى  
 منه كذا في اية معينة لا تسكن وما يستوفى به كذا في اية معينة  
 والارضاع يجوز ابدانها في الاصح ويدل الكثرة على ان يكون الثوب بدامنة  
 مدة الاجارة وكذا بعد هافي الاصح ولو ربط وابتدأ له المحل او كذا  
 ينتفع بها لم يضمن الا اذا اهدم عليها احتيط لوقتها وانتفع بها  
 الهدم ولو تلف المالك في يدها جبر بل لا تسكن في اجارة طاعة وصفت  
 بضمن الا ان ينفذه باليد بان فعله كذا جبره على اجرة من له المالك  
 باليد في ايام الاتقان والثلث يضمن المشتري وهو الثمن على ذمة لا  
 انفسه وهو نفس مئة معينة له ولو دفع ثوبا الى قصاص ليغيره او خيا  
 ليعطيه ففعل ولم يبدل اجرة له وقيل له وقيل ان كان معروفا  
 بالثمن

بالثمن العمل في الاثام وقيل ثلثين ولو تلف المالك في يدها  
 المالك تسكنها فوق العادة او اكلها انقل منها واسكن حذرا او  
 قصارا ضمن العبد وكذا لو اكله لم يملك حطه في مائة شعير  
 عكس والعشرة او عشرة شعير في حطه دون عكس ولو اكله في مائة  
 وعشرة لم يدر اجرة المثل لزيادة وان تلف بذلك ضمنها ان لم يكن صاحبها  
 مع ان كان صاحبها معها من شدة الزيادة فيقول نفس القيمة ولو  
 سلم الدابة والعشرة الا في جرحها جاز لا ضمن المالك المذهب ولو تلف  
 وحمل فلا جبر لزيادة ولا ضمان ان تلفت ولو اعطاه ثوبا ليعطيه ففعل  
 قباء ولو قال اسرقني بقطعة قباء فقال بل قباء فلا طهر تصدق المالك  
 ولا اجرة عليه وعلى المالك ان يرضى في حطه لا تنفع الاجارة بعينه  
 كسكنه وقود حرام وحرم من استاجر بانه لم يدر لو استاجر في ارض واقعة

فخرج فملك الخيخ بما يجتمع فليس الفخ ولا حطش وعراجرة وتفسخ بوز  
الذابة والاجر الجبين والتم قبل الا فوالله لا تستمر تسط السم ولا تنفس  
بوت العا فادى وسوى الموقف وباجر البطن الاول صلة ومات قبل تمام  
منها او اولى جينا مدة لا يبلغ فيها بالنفس فيلج باحتلام فلا صح نفسها في  
الموقف لا ينفخ بالمدام الذر لا انقطاع ماء ارضه استمر جرت لفة

العين والذمة واسلم العتبة الموصوفة ونسقر الاجارة افساسه اجرة  
 المذ بباستقره المست والقصة ولو اكر عيال لم يسلمها حتى مفت النصف  
 ولم يلقه ملكا وجره ركوب الى وضع ولم يسلمها حتى مفت ملك السيد فالاج بها  
 لان فتح ولو اكر عبد لم يفتقه فالاج بها لان فتح الاجارة وانما عيال لم يسلمها  
 الا بفتح عن سلكه باجرة ما بعد العتق ويصح بيع المنفعة لكثرة ولا تنفع بالاجارة  
 ولا بفتح ولو باعها غيره وجاز ان يملك ولا تنفع كذا

الارض التي لم تنقطع ان كانت ببلا والا سلام فليس ملكها بالا حيار وليس هو كذا  
وان كانت ببلا ولا كفار فاهم احياها ولكن اسم ان كانت متنا لا يكون الا من عندها  
وما كان محمدا فاما ان لم يعرفه والبر والاسلام فليس من اهلها وان كانت جا  
هلية فلا طهر اليه فكيف بالا حياء منهم محمدا وهو فاسد الحاجة اليه لتمام الامانة

نحو القبة القادى ومن سقف الخيل ومناع الابواب وطلع الامداد ونحوها بالبرق  
القوات موقع النارج والمخوف والذواب ويحيط الماء ويمتد والباب وحرية  
الدار في القوت وطلع الامداد وكناستة وثق وصر في صوب الباب وحرية الباب  
القناة خارج معناه نقص ماءها وخوف الانعام والدار المحفورة بدنه القبة  
لها ويتم في كل واحد في شكل العادة فلو تكد ضمن والمخرج انما يخرج الدابة  
داره المحفورة بمساكن حماما واصطبلا وحانات في البراذين حانوت حلا  
اذا احتاط واحكم المدايرت ويجوز احياء موت الارام دون غرات في كل حج  
فانست ومزقة ومن كبريات **والله اعلم** ويتنوع الاحياء بحسب صفات فان الار  
ومسكنها اشترط القويطة وسقف بعضها وتعلق باب والكتاب وجهه وتبين  
دواب فقير بلا سقف والباب المنفذ ومن عرفت في القربان حلا وتوسيع الار  
وتبين

وترتيب ما فيها ان لم يكن المصلح المستعاد الوذاعة والاصح اوبسنا  
 في الترتيب والحق يطحيث جرت العادة به وتجهت ماء هاشميا  
 العرس على الكهنب ومن شرع في عمل احياء ولم يتمه او اعلم على  
 نصبها او غير نصبات فيجوز هو احق بكون الاصح انه لا يصح  
 وانما لو احياء غيره ملكه ولو طالت مدة التي قاله السلطان اجماع  
 ان سلطان اسماء ملكه قريبه صح ولو اقلع الامام موافقا صالحا باجابه  
 كالنحو ولا يقطع الاقاربا على احيائه وقد رآه قد رعى عليه وكذلك في النجاشي

والاظهر ان الامام ان يحق بقعة مرات في ثم ثوبته وصلة وصالة وضيعف

عن النخعي وإن له نقف حماء للمخبة ولا ينفق فيه **فصل** في البائع

الزهد بغير الجاهل فيه للراحة ومعاملة ونحوها اذ الم يضيق على

ولا يشترط اذن الامام ولا تفصيل مقعد جبار وغيرها ولو سبق اليه

ثم فارقته فان فارقته بار كما لا يخفى او متقلداً الى غيره بطريقه والى فارقته

ليعود اليه ليربط الا ان يطول له مفارقة بحيث ينقطع معاملته وبالأول

غيره ورائف المسجد من شعاع يقو له ويقراء كالجبال في شوارع المعاملة ولو  
جسد

حالی

دلو جی میں لعل و لہو یعنی احقری و غیر ہاں اور فارسی لہجہ لیور و لہو ببطور

اختصاص في تلك الصلوة في الآية وإياها ما يذكر أن الله ولو سبق رجلا إلى الصلوة

حفظ ربه لشرا حاجة ونحوه **فصل** العددان الطامير وهو ما يخرج بالـ

علاج كنفط وكبريت وقار وموصيا ودرام واما حار الرعي لا يملك الاحياء ولا

بثبت فيه اختصاص انتهى ولا اطلع فان اصاب نيل قد السابق بعد حجة

فان طلب زيادة فلاحه <sup>البركة</sup> فليجاء معاً <sup>في</sup> الفلاح والمكسب والمبالغة

وهو  
الطيف

ما لا يخرج كذهب ونقود وحديد ونحاس لا يملك بالحضر والقرى <sup>ظ</sup>

والغير الذي لا يستقر الثبات فيها فان اراد قوم سقى ارضهم منها فضا

سَيُؤْتِي الْأَعْمَى نَافِثًا وَجِبَالًا سَاجِدًا مَنِيحًا يَسْلُجُ الْكَبِيرِينَ فَإِنْ كَانَ فِي الْأَرْضِ رِثْقًا

واعتقافاً نوراً من بقى وما اخذ من المآلى انا ملك القدر وعاو

بیر بموت لدر نفاق اولی باینها حق می خورد و الحقیقه لعلک اصف ملک

يكلمنا في الامم وسواء ملكا ام لالا يفرقه بل ما فضل عن حاجتنا لرفع

۲۰۰

ويجب الانتباه على الصيغ والقواعد المنسوبة بقوم ما شأنا يغيب حجة في غير هذا القصر

ثقبته مساوية او متفاوتة على من الحصى ولهم القسمة مهايات كتاب

**الوقف** شرط الواقف صحة عبارته واهلية التبرع والموقوف في دوام الانساق

به لا مطعوم ورجان وبيع وقف عثمان ووقف علي وشاع لاعبد ونوب والدة

لا فخر في نفسه وكذا مستولدة وكلب معلم واحد عبد يسر والاعوج ولو وقف سائلاً

وَبَرَأَسَ فِي أَرْضِ مِصْرَ لَهَا وَفَافَا لَهَا بِجُودِ الْكَرَمِ وَفَافَا لَهَا بِجُودِ الْكَرَمِ وَفَافَا لَهَا بِجُودِ الْكَرَمِ

اشتراط المكان فليصح على المدينين ولا على العبد لنفسه فلو اطلق الوقت عليه

تَهْوِ وَقِفْ عَلَى سَيِّدِكُمْ فَمَا وَطِنُ الْوُقُوفِ عَلَى بَيْتِهِ لَعَا وَهُوَ قَبْلُ وَقِفْ عَلَى مَا لَهَا

ويعلم على ذنبي لا مرتد وحرابي ونف في الاصح ولو وقف على حجة معينة كما رأته

الكناس في ابطال وجعته به كالفقره والعلماء والساد والسادس  
جهته عامه لا يخل بها القبره كالاغنياء واللاجع ولا يخل الا بالفظ ومحمد  
كذا او ادفعي موثقه عليه والسبيل والنجيبين اذا على النقيض ولو قال تصدقت  
بكذا صدقتهم من موثقه او شفاع ولا توهبهم في الراجح نقول تصدقت  
تصدق ليس يبرح وايضا نقول الا ان يبين الى جهته عامه وينوي الراجح ان قوله حرمه  
او ابدت ليس يبرح وان قوله جعلت القبره مسجداً نصريحاً مسجداً وان كان الوقف  
على معين بشرطه لم يخله ولو دخل بطل حقه شرطنا القبول ام لا ولو قال وقفت  
هذه مسجداً لم يخل ولو قال وقفت على اولادى وعلى زيد ثم لنسب ولم يزل عليه  
فالاخر جهته الوقف اذا انقضى المنكود فالاخر ان يبرق وفقاً من مذهب القبره  
الراجح

الناس الى الوقف يوم القبره المذمور ولو كان الوقف منقطع الاول كوقفه على  
من سوي لعل المذهب بطلانه او منقطع الكل الاول كوقفه على اولادى نصيب  
فما انفكوا المذهب حرمه ولو انقضى قوله وقفت فالاخر بطلانه ولا يبرح  
تعلبه كقوله اذا جاء زيد فقد وقفت ولو وقف بشرط المزار بطل على النقيض  
والراجح ان اذا وقف بشرط ان لا يورثه الا بوجع شرطه وانما اذا شرطه وقم المسجداً  
خصاصه بطلاناً كالتا نصيبه اختص كالمدرسة والرباط ولو وقف على معينين  
ثم القبره فانت احدهما فالراجح المنصوص ان نصيبه يبرح الى القبره فقط  
قوله وقفت على اولادى واولادى لا ينفذ نصيبه بين الكل وكذا لو  
زاد قماً سواها وبطلان بعد بطلان ولو قال على اولادى ثم اولادى ثم اولادى

ما تأسسوا على اولادى واولادى واولادى الا على الاول فالاول  
فهو للترتيب ولا يخل اولادى الاولادى والوقف على الاولادى والراجح ولا يخل  
اولادى البنات والوقف على البنات والنسل والقبول واولادى الاولادى الان يقول  
على من ينسب الى منهم ولو وقف على والديه وله معتق ومعتق قسم بينهما وقيل  
تدخل والقبضه المقتضى على من المصطوفيه ويبرح في الكل كوقفه على منساج اذا  
دى واسفادى واخوت وكذا المناخره عليها واكتفاء اذا عطف بها وكقوله  
على اولادى واحفادى واخوت المحدثين الاولادى ينسب بعضهم فقط  
الاظهر ان الملك في وقف ينقل الله تعالى ينقل عن اختصاص الادعي  
فلا يكون الموقوف ولا الموقوف عليه وصفاً فله ملك له وقوف عليه يستوفيهما

بنفسه او بغيره بأعارة واجارة وعملك الاجرة وفوايده كثره وصوفه وليس وكان  
لهلك في الراجح والشا في يكون وفقاً لومات التبره اختص بجهد هاوله لم يخل  
اذا وطئت بنسبه او كساح انما هي حياه وهو الراجح والمذهب انه لا يملك قيمه  
العبد الموقوفه انما انفسه بل يشتري بها عبيد ليكون وفقاً لكاتبه فان تعدد فبيع  
ولو جفت الشجره لم ينقطع الوقف على المذهب بل ينشأ بها جذاً قبل بيعها والتمن  
كقيمته العبد والراجح جانب بيع المذهب للسجل اذا بليت وجن وعنده اذا اكسرت ولم  
اللا لا حراف ولو انشدهم مسجداً وقدرت اعادته لم يبرح فقط  
الواقف انظر لنفسه او غيره اتيه شرطه ولا فائدته للاقا على المذهب بشرطه  
لناظر العدا لته والكفاية والاهتداء الى التمره وعطفه المارة والاحاقه

نفسه

وتحصيل الفة وقسمتها فان توفى اليه بعض هذا لاهب لم يتعدك ولا واقف  
عزله ولاه ونصب غيره الا ان شرط نظر حال الوقف واذا انظر الى من اراده الا  
جرة والمدة او ظهر طالب بالزيادة لم يتفخ العقد **كتاب**  
**الجهة** التملك بلا عرض هبة فان ملك محتاجا لثواب الاخرة فصلة  
فان نقل الى مكان الموهوب لو اكره ما عهد به وشرب الجهة رايجاب وقبول  
لفظا ولا يشترط ان في العهد غير المتعين بل ما يكفي البعث وهذا والقبيح  
ولو قال امرتك هذا لدا فادامت فموتك فموتك فموتك فموتك فموتك فموتك  
كذلك لا يبد ولو قال اذمت عبادت الله في الاصح ولو قال اذمتك  
او جعلتها لك فموتك فموتك فموتك فموتك فموتك فموتك فموتك فموتك

لك فالذهب حتى تقبلت الابد والقديم وما جاز به حارة هبة ولا  
الجهول ومغشوب وضال فلا الحق حطة وعوها هبة الدين للمدينون  
البراءة وغيره بالملكية والاصح ولا يملك موهوب الا يقضي باذنا الواهب ولو  
مات احد هما بين الجهة والقبيح قام وادته مقامه وقيل يتفخ العقد  
لوالد العدل وعظيمة اولاده بان يستوفى بين الذكر والانثى وقيل كقصة  
الارث والادب الرجوع هبة ولده وكذا سائر الاصول على المشرع وشروطه  
رجوعه بقا الموهوب في سلطة المتعبد به بعد وفقه لا رجوع هبة وقيل  
القبيح وتعلقه بغيره فموتك فموتك فموتك فموتك فموتك فموتك فموتك فموتك  
ملكه ولا يرجع والاصح فلو زاد رجوع فير بزيادة المسئلة لا المفصلة ويحصل

الرجوع بوجوبه فما وهب واسترجعته او ردته الى ملكي او فقت الجهة  
لا يرجع ووقف هبة واعقاده ووطا والاصح ولا يرجع لغير الاصول  
هبة مقيدة بغير الثواب ومتى وهب طلق فلو ثواب ان وهب له ومنه وكذا الا  
على منة وان ظهر ونصير على المذهب فان وجب فهو قيمة الموهوب والاصح  
فان لم يشترط الرجوع ولو وهب بشرط ثواب معلوم فالظاهر جهة العقد و  
يكون بيعا على التخييل ويجوز للمذهب بطلانه ولو بعث هدية في طر  
فان لم يجر العادة بكونه هبة في غير هذه النية ولا فلا وجب استعمال التوا  
الجهة من ان اقتضت العادة **كتاب** **القطعة** بغير الا لقاط  
لوانت با ما تنفك وقيل يجب ولا يجر بغيره وانف ويجوز للاصح ويكره  
لوانت

لنفسه والمذهب انه لا يجب ان يرد الى ملكي او فقت الجهة  
والنفس الذي في دار الاسلام ثم لا ظهر انه يترفع عن القاسق ويوضع عندك  
وانه لا يعتمد تعريفه بل يصرح بالبيع والولي لقطعة القبيح ويعرفه ويملكها القبيح  
ان لا يولد لك حيث يجوز الاستمرار له وليضمن الولي ان قصصه لا يترفع حتى  
تلف في يد القبيح ولا ظهر بطلان الققاط التحيد ولا يصاد بغيره فموتك فموتك  
سيته من ان الققاط فقلت المذهب صحة الققاط المالك بكتابه رجوعه  
بعضه حتى يرد له وليس له ان كانت معاريات فلصاحب النية ولا ظهر وكذا  
سائر النسخ والاكساب والقرنة الا ان شرب الحيازة والاعلام **كتاب** **الرجوع**  
المالك المتيقن من صحة الرجوع بقوة كغيره وفردوا وبعد ولا يرد ولا يجر  
او يرد بان تمام ان وجد في غانة فاعا في القاطلة للمفظ وكان لغرض الاصح

ويخرج النقط من تلك وان وجد بغيره فالأصح جواز النقط على تلك وما لا  
 منها كشأنه يجوز النقط في بقية المعانيق ويستحق رخصة ومعاينة فان شأ  
 عثر من كذا وما بعد حفظ بقية وعرفها ثم علكه او كذا عثم قيمة ان ظهر ما كذا  
 فان اخذ من غير ان فله المصلتان الا وادان **فان النقط** والاصح ويجوز ان  
 يلفظ عند الا بقره يلفظ غير ليكر ان فان كان يسرع فصاره كغيره فان شأ  
 باع وعثر به تلك ثم ان شاء تلك في الموضع كذا ثم يعرف ويجوز ان وجد  
 في غير ان وجب البيع وان امكن بقاؤه بعلاج كطلب فان كانت الحظيرة في  
 بيع او تحفظه ويخرج به الواحد حقه والاصح بعض الحظيرة السابق وامن  
 الحظيرة الحظيرة بالبيع فامانة وفيه فان رفعها الى القاضي رفعه القبول ولم يوج  
 الاكثر من التعريف في المأذنة فلو قصد يملأه في المأذنة لم يصح ما  
 والاصح

في البيع والقبول  
 في البيع والقبول  
 في البيع والقبول

والاصح وان اخذ بقصد خبائه ففاسد وليس بعد ان يعرف ويتكلم على  
 المذهب وان اخذ لعرفه ويتكلم فامانة ملك التعريف وكذا بعدها ما  
 لم يخبر له تلك والاصح ويرى حسبا وصفها وقدرها وعفاها وكذا انها ثم  
 يعرف كذا يوم طرقتها رفته كل يوم مرة تحت كل اسرع ثم شه ولا يفي  
 سنة معرفة والاصح **فان النقط** وكذا بعض واصحابها  
 يارفعه مؤثر التعريف ان اخذ الحظيرة بالبيع بها الا ان يثبت المال وقدره في الملك  
 وان اخذ له تلك رفته وقيل ان لم يتكلم في الملك والاصح ان المقبول لا يرفع سنة بل  
 وان اباين ان فان لم يرفع عنه **فان النقط** او عثر سنة لم يملكها حتى تصاو  
 بلفظ كذا وكذا وقيل يفي الآية وقيل يملك بموافقة فان ملك فظهر الملك وانصفا

على رغبها فالتك وان ارادها الملك وادان النقط عند ذلك ليدلها المالك  
 والاصح وان تلف غرضه لم اذ يتبعها يوم تلك وان نفقت بغيره اخذها في المأذنة  
 والاصح وان ادخلها لم يصحها ولا يثبت له في البيع وان اصفها او لم يصح  
 جاز البيع ولا يجب على المذهب فان وقع ما قام آخر بغيره لم يثبت له فان تلفت عنه  
 فلهما صابا لغيره في النقط والمذبح اليه والحق عليه **فان النقط** لا تتحل الحظيرة  
 للمؤلف على النقط ويصح في ما نطقا **فان النقط**  
 النقط المأذنة ووضو كذا في بيع المأذنة والاصح وان اثبتت ولاية النقط  
 الملك من قبل عدل شيد في النقط عند بيعه وان سيد انتزع منه فان عليه  
 عند النقط باذن فانه يملك النقط والواضع صبرا فاسا او غيرهما وان شأ  
 انتزع

انتزع وان وقع انسان على خاله جليله كغيره منها او غيرهما او سبق  
 واحد فالنقط صحيح الاخر من رخصته وان النقطه معاها اهل فالأصح انه  
 يقدم على غيره وعمل ظاهره على ستره وان استويا ارفع وان وجد بلفظ  
 لفيطاب بلفظ غير له نفلا الى ياديه والاصح ان لا نقلا اليه وان وجد بباديه فله  
 نقلا الى ياديه وان بدوى يملك فله الحظيرة في عبادته اقريله وقيل ان كان  
 يستوفى للقبول لم يضر ونفقة في حاله كوقوعه على النقطه والمأذنة وهو ما  
 به كتاب مغفرة عليه ومقرضة فخره في جيبه وراهم وعثرها ووجهه وذا  
 مسروقة فوجهه وان وجد في ارضه وليس له مال مدفون فخره وكذا ما  
 واقتصر من غيره بغيره في البيع فان لم يعرف له مال فلا طرأه ببقوله عليه من باب المال

فان لم يكن فام المسلمون بكفارتهم وقوا لظنة ولا تقطع الاستقلال بحفظ ماله  
والاجح ولا ينفق عليه منه الا ما اذن الله تعالى في حقها **فصل** اذا وجد القبط  
بلد الاسلام وفيها اهل ذمة او بلاد يفتحها وقرىها بيد كفار على او بعد  
بغيره وفيه مسلم حكم باللام المقيط وان وجد بلاد كغاب فحكم ان في سبكتها مسلما  
سكتها مسلم كاسير تاجر مسلم **والاجح** وحكم بالسلامة بالدار فان لم يبق ببيت طقة  
وقرى الكفر وان اقم على الذمة فالذهب انه لا يتبعه في الكفر ويحكم بالسلامة  
بجبهتين آخرين لا يقرضان ولا يقطر احدية ما الولايات فاذا كان احد البوير مسلما  
وضم الحقوق فهو مسلم فان بلغ ووصف كغيره فمرد ولو علق بين الكافرين قد اسلم  
احدها حكم بالسلامة فان بلغ ووصف كغيره فمرد وقول لان اصل الناس اذنا  
سبي

سبي مسلم طفلا يبيع المسلم في الاسلام ان لم يكن مع احد البوير ولو سباه وتى لم يحكم  
بالسلامة **والاجح** سقطت في الاظهر **كتاب الميراث**  
من رواية قوله كذا ويشترط صفة تدل على العمل بعرض ملتزم فلو عمل بالاد  
او اذن لشخص من غير فلا شئ له ولو قال اجبي من رعدت زيد فله  
كذا انما سقط لا ادعى الاجبي فان قال قال زيد من رعدت زيد فله كذا وكان كاديا  
لم يتحقق عليه شئ وعلى زيد ولا يشترط قبول المأمل والى عتبه وتبع  
على عمل مجهول وكذا معلوم **والاجح** ويشترط كون الميراث معلوما فلو قال من  
رعدت فلا شئ له او ارضيه فسلم الميراث ولا بد اجرة مثله ولو قال من رعدت كذا  
فمده من اقرب منه فله قسطه من الميراث ولو اشتهر انسان في الميراث

في الميراث ولو اشتهر جعل الميراث فمدا كذا غيره في الميراث ان قصد اعانة على القبط  
وان قصد العمل بالمال فلا قسط ولا شئ للميراث على حال وكل منهم القبط  
قبل ان يعمل فان ضيق قبل الشروع او ضيق المأمل بعد الشروع فلا شئ له وان  
ضيق المالك بعد الشروع فعليه اجرة المثل في الاجح والادان ان تريد ويتحقق العمل  
قبل الشروع وما يثبت بعد الشروع وجوب اجرة المثل ولو مات الاقربى بعين الطريق  
او هرب فلا شئ للمأمل واذا ورثه فليس له حصة لقبض الميراث ويصلح المالك  
اذا اكل شرط الميراث وجوبه فان اختلفا في قبض الميراث لم يملك المالك  
**الوصايا** تصح وصية كل مكاف حرة وان كان كاملا وكذا يجرى عليه فيه  
على المذهب كالمعتد ومعنى عليه ومعنى في قول يبيع من سبي من ولا ينفق  
ومثل

ولا ينفق وقيل ان اعطى ثمة ماتت واذا وصوخته خيرة عامة فالشرط ان  
يكون معصية كعارة كينة او لشخص فالتشريط ان يتصور له المالك ففصل الميراث  
تنفذ ان الفصل حي او علم وجوده عند ما بان الفصل الميراث ستة اشهر فان  
انفصل لستة اشهر فالكثرة والمرة في اثنى عشر او سبيل لم يتحقق فان لم يكن وانفصل  
لا من اربع سنين فذلك لك ولد وله اخوة ولا يلزم ان وصي لعبد واستمره فان  
لوصيته لسيده فانه عتق قبل موت الوصي فله وان عتق بعد موته فله قبل موته على  
ان الوصية لغيره فذلك وان اوصى لثمة وقصد تملكها او اطلق في اطله فان ما  
ليشرب في عتقه فانه قول صحته او تصح لعمارة مسجد وكذا اطلق في الاصح  
على عمارته ومعاملة والذي وكذا حربي ومرد في الاجح وقائل ولا يظهر ولو

ارث ولا يلزم ان اجاز باقي الوتر ولا عبرة بردهم واجازتم في حياة الموصي  
لعبرة في كونه وارثا يوم الموت والوصية لكل وارث بقدر حصته لغو وبعين  
في قدر حصته صحته وتقدر الى الاجابة في اللاحق وتصح بالجلل ويشترط انفصاله  
منها لوقت يعلم وجوده عندها وبالمناسخ وكذا ثمرة او حمل سجدتان في اللاحق وباحد  
يه ونحوه تعالى لا تنفع بها ككسب علم وطلبه فخره وتروا وصي يكسب من كسبه على  
احد ها فان لم يكن له كسبته ولو كان له مال وكادب ووصي بها او ببعضها فاللاحق  
تفوزها وان كثرت وقيل المال ولو وصي بطلب لم يوجب لطلب لانتفاع به كطلب  
او حبي حلت على الثاني ولو وصي بطلب لا يوجب ان الله على كل امرئ ما  
**فصل** في بيان لا يوجب باكثر من ثلث ماله وان زاد منه الا ارث بطلت والى  
الرايد

في الرايد وان اجاز فاجازته تنقيد وتصح لعطية مسئلة والوصية بالزيادة لغو  
وبغير المال يوم الموت وقيل يوم الوصية ويصير من ثلث المم غلق بالموت  
وتصح بغيره من كسبه كوقف هبة وعق وبراءه اذا جرح بترهات متعلقة بالثبوت  
وعلم الثلث فان يخصص الثلث اقبح او غير قسط الثلث او هو وغيره قسط بالثبوت  
وفي قول يقدم الثلث او غيره فقدم الاصل فالاولى حتى يتم الثلث فان وجدت د  
واستكمل الثلث كسب عبيد او ابراء جرح اقبح في الثلث وقسط في غيره وان اختلف في  
وكذا فان لم يكن فيه اعتق قسط وان كان قسط وفي قول يقدم الثلث ولو كان له  
عبدان فقط ساءل وغام فقال ان اعتقت غاما ساءل من حرم ثمة اعتق غاما فلو  
هو تر عتق ولا اقرب ولو وصي بعين حاضرة هي ثلث ماله وباقية غائب لم ينعيم

كما ابيه **فصل** في الاجازة لا يسلط على التبرع والثلث ايضا **فصل** اذا  
ظننا الارض نحو فام يفتد تبرع زاد على الثلث فان يراه يفتد وان ظننا غير يفتد  
فان ظننا من على الفقة يفتد ولا يفتد ولو شكنا في كونه فام يفتد **فصل** في  
حرم عديدين ومن الخوف قوله وذات المبيع من عيان وامن واسمه ان موافقه  
ذوقا وابتداء فام في مخرج الطعام غير مسجل او كان يبيع بسنة ووجه  
او معدوم حتى يسلطه غيرهما الا ان يبيع والمذهب انه يملك بالخوف اس  
كفايه واعتبار واقبل الاسرى والقيام فقال ابن مكاين وتقدم لقضاء  
وجسم واضل اب يبيع وهي ناسخ في ذلك سفيهة وطلق حامل وبعد الوتر  
مالم تنفصل الشبهة وبقيتها وصيت له كذا او ادفعوا اليها واعطوه بعد  
موت

موت او جعله له او هو له بعد موت فلو قهر على هوله فافرا الا ان يقول هو ان  
مالي فلو كان وصيته وتنفذ بكتابة والكتابة كتابه وان لم يجر معين كالغفل  
لوفت بالموت بلا قبول او المعلن ان يخط القبول ولا يصح قبول ولا رد في جبرة  
الموصي ويستلزم بعد موته الفوق فان مات الموصي قبل بطلت او بعد فيقبل  
وارثه وهو ملك الموصي لم يهرث الموصي ام يقبل او هو يوفى فان قبل باثنا ملك  
بالموت والا بان للوارث احوال اظهرها الثالث وعليها تنبى التبرع وكسب العبد حصل  
بها الموت والقبول ونقصه ونظره ويطا المولى بالنفقة ان توفى في موته  
**فصل** في وصية يشاء تناول صغيرة المنة وكبره تاسلمه وصية ضاها  
وكذا ذكره في اللاحق ولا حلة وعنان في اللاحق ولو قال اعطوه شاة مغنني لم يفت

وان قال مالي شريعت له والي والنا فميتا ولا نا الهادي والقراب لا احدها  
 الاخر والا مع شاول بعير فاقتر لا بقرة ثور والور والذ كوالف هب حمل الابنة  
 على من وبعل وحرار وبتنا والوقيق هبنا وانني وصييا وكافرا وعكوسا  
 وقيل ان ادعي اعناق عبد وجب الفجر كفاية ولو ادعي باحد رقيقه من اولا  
 او قتلوا قبل موته بطلت وان بقي واحد تعين او باعناق وقاب ثلثات  
 فان لم يزلت عنس فالله هب انه لا يشترى شخص بل فقيهان به فان فعلت  
 انفسا يفتين شئ ملو ريشة ولو قال ثلثي العتق اشترى شخص ولو وصي  
 لهما فانت بولدين فلها اوصي وميت فكل لهما في الميراث ولو قال الا كان حكمك  
 دلي او قال اني قد كذا فوله ما احدث ولو قال ان كان بطنها ذكر فوليها  
 سحر

استحق الذكر او ولدت ذكرين فالاصح صحتها ويعطيه الوارث من شاء منها ولو  
 اوصي بغيره فلا يمين دار من كواجب والعتقاء اصحاب علوم الشريعة من  
 تفسير وحد بث وفقر لا ترق وطيب ومعب واديب وكل من علم عند الاكثرين  
 ويدخل في رتبة الفقهاء المبكس وعكس ولو جهل اشرك في فقيهان وقيل لا يفت  
 ثلثة ثلثة وله الفقهاء اولي يد والفقراء فالله هب انه باحد هب في حوا اعطى  
 اقل ثم ولي كمن لا يحرم اوصي معين غير مختص بالعلم به صحت في ظاهره والله الا  
 على الثلثة او لا قارب زيد دخل كل قربة وان بعد الاصل او مرفعا في الاصح ولا  
 يدخل قربة امة في وصية القرب في الاصح والقربة باقرب جد حسب اليد  
 وتعد اولاده قبلة ويدخل في اقرب اثاره الاصل والفرع والا مع فقد يم

الابن على اب وام على جد ولا يرث بكونه وورثته بل بسنن الاب والاب  
 م والابن والبت ويقدم ابن البنت على ابن الابن ولو اوصي لا قارب  
 ثم دخل ورثته والا مع فصل يقع بمنافع عبد وداو وعلة حانوت  
 وجلس التوي له منفعة العبد واكتساب العتادة وكل ما مرها في الاصح لا ولها  
 والا مع بل هو كلام منفعة له ورقيقته للوارث وله اعناق وعليه نفقة ان اوصي  
 بمنفعة ملة وكل ابد في الاصح وبغيره لا لم يوجب كالتناجروا ابد فالاصح ان يبيع  
 بغيره ولو لم يرد غيره واشترى بغيره العبد كذا في الثلث ان اوصي بمنفعة  
 وان اوصي بمائة فم من منفعته مملوكا مائة ومحب ان تخرج الثلث في  
 بيعه وانما في بيعه بثلث او اليقات كما قيد وان اطلق في اليقات والا مع  
 وجه

وجهة الاسلام راسا الا ان اوصي بما راس او الثلث على له وان اطلق  
 فمن راس الما وقيل الثلث في بيعه واليقات ولا جبر ان يبيع على البنت بغير  
 اذن في الاصح ويورث القدرت عند الزوج الماني وكفاية مقربة وطيم وكس في  
 المهرية والا مع ان يفتق العدم وان له الاداء على الما ان كان تركته وان يقع منه  
 لو تبيع اجنبي بطعام او كسوة لا اعناق في الاصح وينفع البنت حدة فروعها  
 وارث واجنبي فصل له الزوج عن الوصية وفيه ما يقول نفقت له  
 او بالملها او رجعت فيها او فسخها او هذا الكايف ويسع واعناق واصلا  
 وكلنا هبة او هبة مع قبض وكلنا دون في الاصح ويورثه بهذا الصرافات  
 وكلنا لو قيل في بيعه وعرضه عليه في الاصح وخطا خطبة معينة ببيع ولو وجها

بمعنى خضبة فأنظر يا جود منها فجمع أو غلب فلا وكلنا بارد في الوجود وطحن  
 خضبة ومعها وبذرها وعن دق وغلظ قطن ونسج غزل وقطع نوب  
 قيصا ونباء وعراس وعمرته رجع **فصل** في اليميناء بقضائين و  
 شغل الوصايا والنظر في الأمر لاطفال وشروط الوصي بملكه وحرته وعذله وهذا  
 إلى التقديس الموصي به والسلام لكن الأصح جواز وصيته في الشيء الذي لا يضر الحق  
 في الأصح ولا يشترط المكونة وأم الأطفال والى غيرهما وينزل الوصي بالنسب  
 وكذا القاص في الأصح لا الإمام الأعظم ويصح اليميناء في قضاء الدين ونسبها إلى  
 رجل حر عاقل ويشترط في أمر الأطفال مع هذا أن يكون له ذرية يشعلهم ليس  
 لوصيها وإن لم ير جبار في ظاهره ولو قال أو جيت اليك إلى بلوغ أبي أو قدوم  
 زيد

فإذا بلغ أو قدوم فهو الوصي جاز ولا يجوز نصب وصي والجد في حصة الولاية  
 ولا لا يصاد بتزوج طفل وبنت ونسبها وصيت اليك أو نوصت ونحوها إذا  
 يجوز فيه التوقيت والتطبيق ويشترط ببيان ما يوصي به وإن اقتصر على  
 لغا والقبول ولا يصح في جبهته في الأصح ولو ادعى أن ابنه لم ينفسر أحدهما إلا  
 أن صرح به والوصي في الغلظ هو شأه وإذا بلغ الطفل زمانه فلا  
 نقاق عليه صدقة قالوا وفي دفع اليه بعد البلوغ صدقة الولد **كتاب**  
 الوصية من غير عن حفظه حرم عليه قبولها وإن لم يبق بامانته  
 فإن وثق أحسن ثم شرط موكل وكيل ويشترط صيغة الوصي كاستود  
 هذا أو تحفظك أو أبسك وحفظه والأصح أنه لا يشترط القبول لفظا أو كلفا

القبض ولو ادعى صيا محجوزا لا لم يقبل فإن قبل ضمن ولو ادعى صيا  
 مالا فله حصة عنه لم يقبض وإن أمانه صدقة في الأصح والنجس عليه بسفه كعق  
 وترفع بوث الموضع والموت وجنونه واعتناء ولها استردادها ولو كان  
 وأصلها الأمانة وقد يقبض مضمونة بعوان من غيرها إلا بوضع غيره بلا إذن ولا  
 علف بقبضه وقيل إن ادعى القاذف لم يقبض وإن لم يقل ذلك عنها جازت الاستدانة  
 بمن يجازها إلى المزد أو يقبض أو أخر أنت مستكره وإن ادعى سقر فطرد إلى ذلك  
 وكيد فإن فقدها فالقائه فإن فقدت فأمين فإن دنفها بوضع وسافر ضمنها  
 أعلم لها من يسكن الموضع لم يقبض في الأصح ولو سافر بها ضمن إلا إذا وقع  
 حريق أو غارة ونحوه من يد غيرها إليه كما سبق والارق والقارة في البقرة وال  
 في الأصح أن لا يقبض في الأصح ولو سافر بها ضمن إلا إذا وقع  
 حريق أو غارة ونحوه من يد غيرها إليه كما سبق والارق والقارة في البقرة وال

حرق أو غارة ونحوه من يد غيرها إليه كما سبق والارق والقارة في البقرة وال  
 في الأصح أن لا يقبض في الأصح ولو سافر بها ضمن إلا إذا وقع  
 حريق أو غارة ونحوه من يد غيرها إليه كما سبق والارق والقارة في البقرة وال  
 في الأصح أن لا يقبض في الأصح ولو سافر بها ضمن إلا إذا وقع  
 حريق أو غارة ونحوه من يد غيرها إليه كما سبق والارق والقارة في البقرة وال

في الأصح أن لا يقبض في الأصح ولو سافر بها ضمن إلا إذا وقع  
 حريق أو غارة ونحوه من يد غيرها إليه كما سبق والارق والقارة في البقرة وال

تتألف فالله يحب انما ان صاعته بنوم او نسيان فمن او باخذها فاعطاه  
ولو جعلها في جيبه بدل العن الربط في اكم لم يضمن واما الكسبيون ولو اعطاه  
راهم بالسوق ولم يضمن كيفية الحفظ بلها في محله واسكنها بيته او جعلها في  
لهم يضمن وان اسكنها بيته لم يضمن ان اخذها عاصيا يضمن ان تلفت بفقدتها  
ولنوم وان قال احفظها في البيت فاليه في المهر او غيرها فيه فان اخر بلا عذر جئت  
وقتها ان يتيها بان يتيها او غيرها في مثلها او يدق عليها اسواقا او نسيان  
الملك فلو اكره ظلم حتى سلم اليه فلما كان يضمنه في الاصح ثم يرجع على الملك  
ومنها ان يتفق بها بان يبذل ويترك ضمانه او باخذ الثوب ليلا والله  
ليقتربا فيضمن ولو روى الاخذ ولو باخذ يضمن على التخيير ولو خلطها بما له  
ولله

وله يتيها يضمن ولو خلط درهم كبير لله يضمن في الاصح وهو يتيها يضمن  
بالنفاق وغيره ثم يتيها يتيها يتيها فان اخذها للمالك تمامها يتيها في الاصح  
وهو عليها للمالك كغيره وان كان يتيها يتيها فان اخر بلا عذر يضمن وان  
نفسها او لم يتيها او غيرها في الكسوة صدقة يتيها فان زوجها طاهر كغيره  
فان عثر في الحق وعمره صدق بلا يتيها وان عثر في دونه عموه صدق يتيها  
وان جعل طولب يتيها يتيها يتيها على التلف يتيها وان ادعى زوجها على  
ايته صدق يتيها او غيرها كواحدة او ادعى وارث المبيع او على المالك  
او ادعى عند سقره امينا فالله على الامين او على المالك طولب يتيها  
وجوزها بعد طلب المالك يتيها به **كتاب قسم الولي** في القسمة  
التي ماله حصل من كذا بلا قتال او بجان خيل وركاب كجرت وعشيرة

وما جاوز عند خوفه لم يتيها قتل او مات ودعى مات بلا وارث فيضمن  
وتحمله لئلا اخذها مصالح المسلمين كالشهود والقضاة والقضاة  
يقدم الهم **والثاني** بنوها ثم والمثل يتيها التي والفقيه والسادة  
بقتل الذكور كانت **والثالث** اليتامى وهو صغير لا اب له يتيها فقيره  
على الشهود **والرابع** **والخامس** المساكين وابن السبيل ويعم الاوصاف  
الاربعة المتأخرة وقيل يتيها بالماضي وكل ناحية خفيها منهم واما الاحرار  
الاربعة فالاولى انما الله يتيها وهم الاجناد الممدون اليها فيضع الامام  
ديوانا وينصب لكل قبيلة او جماعة غرضا ويبحث عن حال كل واحد وعيادوما  
يكتفيهم فيعطيه كما يتيهم ويقدم في اتيات الاسم والاعطاء فريشا وهم ولد الفطر  
اي

ابن كنانته ويقدم منهم بنو عظم والمطلب ثم عبد شمس ثم نوفل ثم  
عبد القريش ثم سائر البطون الاقرب فالاقرب الى رسول الله ص لم يتيها  
ثم الاقرب ثم سائر القريب ثم العجم ولا يتيها في الدويان اعني ولا زمنا  
ولا يتيها في الغزو ولو عرض بعضهم او جنى ورجى نفعه اعطى وان لم يتيها  
والاظهر انه يعطى وكذا زوجته واولاده اذ ماتت فتيها في وجهه حتى تنكح  
والاولاد حتى يستقلوا فان فعلت الاخماس الاربعة عن حاجات الميراث  
وفع عليهم عاقله مؤتمتهم والاصح ان يجوز ان يصرف بعضهم في اصلاح الثغور  
والسلاح والكون وهذا حكم منقول عن فاعا عقار فالله يتيها  
وفقا ونقسم عنه كذلك **فصل** القسمة ماله حصل من كذا بقتال

فيقدم ملة السلب للقتال وهو ثياب القتل والحق والآن وأتت الحرب  
كديح وسلاح ومركوب وسرج ولجام وكذا سوار ومنطقة وخاتم ونقطة  
وجنبية تعارصه في الظاهر حقيقة مشدودة على النفس على الذهب  
وانما ينبغي ان يكون غير كاف في شرا في حال الحرب فلو دعى حصة او التقي او  
قتل ثلثا او سيرا او قتل وقد انهم الكفار فلا سلب وكفاية شره ان يربل  
اقتناعه بان يفتاعه بغيره ويقطع يديه ويحبسه وكذا الواسرة او قطع يديه  
او وجبهه في الظاهر ولا يخلص السلب على المنزلة وبعد السلب تخرج من القطة  
والنقل وغيره انما ينبغي التفتة لاهل خبر التي قسم كاسبق والاصح ان  
يكون من خبر التي الرصد للمصالح ان نقل ما ينبغي في هذا القتال ويحذر ان  
ينقل

ينقل من مال المصالح الحاصل عنده والنقل زيادة بنشرها الامام او الامير  
يفعل ما فيه يخاف من الكفار ويحذر ولا يصح ان يبعثه ارضا في شوق  
للمعاني وهم من خبر الواقعة بين القتال واليه لم ينقل ولا يشرى خبر بعد  
القتال وفيما قبل حيازة المال وجبه ولومات بعضهم بعد انقضاء الحرب  
للوارة وكذا بعد الانقضاء وقبل الحيازة في الاصح فومات في القتال فالتفت  
ان لا تثنى له ولا تظن ان الاجير يستحق الدواب وحفظه امتعة وانما جبره في الحرب  
يسمى لهم ان قالوا ولا ارجل ولا فارسا فلتهم ولا يعطى الا لفرس واحد مرسيا  
كان او غيره لا لغيره وغيره ولا يعطى لفرس عجوز ولا لغاناء فيه وفي قول  
ان لم يعلم شيء الا لا يبرح من احصاء والكتب والقصي والمزاة والذوق اذ احضر

فانهم الى فتح وهو دون اسم جليل الامام في قدره ومجلا لا تحل الا بعبادة  
والاصح قلت انما يرضع الذي خبره بذا جرحه وبانها الامام على الصريح  
والاصح **كتاب قسم الصدقات** الفقير من الاموال له كسبه  
موقعا خاصة ولا يبيع الفقر مكنه وثيابه وماله الغائب **والقول**  
وكسبه يلق به ولو تامل بعلم والكتب بتمه فقير ولو تامل بالحوال فلا ولا  
انما تزداد لتعفف عن ثلثة على الجديد والمكسب بنقطة قريب او وحيث  
فقير والاصح والمكسب من قدر على مال او كسبه يرضع موقعا وكفايته ولا يبيع  
والقائل ساع وكاتب وقام وحاشي جميع ذوي الاموال لا تاتي والوالي والوالي  
من اهل بيت ضيقة اوله شرف وتوقع باعطاء اسلام غيره والذهب انهم  
من

من الزكاة والوقايا المكتوبين والفقراء ان استلوا لنفسه في غير حصة اعطوا  
قلت الاصح يعطى اذ تاب **والله** والاصح اشتراط حاجته دون حوله  
قلت الاصح اشتراط حوله **والله** والاصح ذات اليدين اعطى في  
وقبل قيل ان كان غنيا بنبذة فلا وسبيل الله تعالى الله عزه لا في يوم  
في الحق والى السبيل منقضى سفره وجها وقشره الحاجة وعدم المعية وشرا  
الزكاة وحفظ الاصناف الثمانية الاسلام وان لا يكون هاشميا ولا مطليا  
وكذا هؤلاء **فصل** من طلب زكاة وعلم الامام احصاء او اعطاه  
عمله ولا فان ادعى فقر او مسكينة لم يكلف ببينة فان عرفه مال ويدق  
كانه فكأن ان ادعى غيا لا في اصح ويعطى فان سبيل يقولها فان لم يجرها

ويطالعها من مكاتب وغارم بينه وبينها وتنفقها استقامته

وكذا تصديق وبالدين والدين في الاصح ويطلب الفقير للمكين كفاية سنة

**فصل** في الاصح المنصوص وقول الجهر كفاية التماس في شرفه

يستغله **والله** والمكاتب والغارم قد رويته وابن السبيل ما لم

مقصده او موضع ماله والقانع قد حاجته نفقة وكسوة ذاهبا و

راجعا ومقما هناك وفريسا وسلاحا ويصير ذلك مكاله ويهياله

وابن السبيل مركب ان كان السقم طويلا وكان ضعيفا لا يطيق المشي وما

ينقل عليه الزاد ومتاعه الا ان تكون قد لا يتبادر مثل حمله نفقه ونفقة

استقاما لا يعطى باحداها فقط الا انظر **فصل** في جيب تعاد الا صاف

ان

ان تسم الامام وهناك عامل وانا القسبة على سبعة فان فقد بعضهم

الموجودين واد اسم الامام شرع من الزكاة الى صلته عند احاد كل منفي وكذا

يستوجب الملك ان الخطر المستحقون والبلد وفيهم المال ولا يجب اعطائه

نشته ويجب الشريعة بين الاوصاف لا بين احاد الصنف الا ان يقسم الامام فهو عليه

التفصيل مع ثبات الحاجات والا لم يوجز نقل الزكاة ولو عدم الاوصاف والبلد يجب

النقل وبعضهم يجوز النقل وجب والا فو على الباقيين وقيل ينقل بشرط الساعي كونه

حر عند لا قنبا بابواب الزكاة فان عين له اخذ ورضع ويشترط الفقير ويعلم شرا

لاخذها ويسر ومن الغنم الصدقة والحق في موضع لا يكثر شرا ويكره في الوقول

الاصح تحريره وبه جز الشوق وفي صحيح مسلم لعن ناعل والله اعلم **فصل**

ان

الوجه والكفون ويحرم نظره في بالغ العودة حرة كبيرة اجنبية وكذا وجها و

كفها عند حرفة فتنه وكذا عند الامن على القبح ولا ينظر من حرمة بين الشرع

والزكاة ويجعل ماسوا وقيل ما يبدوا والمهنة فقط والاصح حل النظر بلا شهرة

الى الامه الا ما بين الشرع والزكاة والى صورة الا الفرج وان نظر العبد الى سيده

ونظر مسج كالنظر الى هم وانا المراهق كالبالغ ويجوز النظر الى رجل الاما

الشرع والزكاة ويحرم نظر امرئ بشهوة قلت وكذا غيره فان الاصح المنصوص

وانصح عندنا المحققون ان الامه كالمرأة **والله** والمرأة مع المرأة اجل

ودرجل والاصح تحريم نظره ذميه الى سيده وحران نظره المرءة الى بدن اجني

سرى ما بين شهرة والزكاة ان لم تكن فتنه قلت الاصح التحريم كره البها والله

استلهم

صدقة الطمع سنة وتعمل الغنى وكافى ودفعها ستر وفي عصان وقريب وجاز

ومن عليه دين اوله حرفة نفقة يستحب ان لا يصدق حتى ترضى ما عليه قلت

الاصح تحريم الصدقة بما يحتاج اليه النفقة من ثمن نفقة والدين لا يجوز له وثا

والله **والله** واستحب بافضل عن حاجته او جرحا ان لم يشق عليه المصير يحب والا فلا

كثرت النكاح هو مستحب يحتاج اليه عجب اهبة فان فقدها استحب تركه

ويكره شهوة بالصوم فان لم يحج كره ان فقد اهبة والا فلا كره العبادة افضل

فان لم يتعب في النكاح افضل والاصح فان وجب اهبة وشهوة كره ما وصراف

دايم وفتن كره **والله** ويستحب دينه بكرهية ليست فوائده واذ قصد

نكاحا مما يسر نظر البها قبل الخطبة والى ان تاذن وله كره ينظر ولا ينظر

منه

ونظرها إلى حجرها كالعكس ومتى حرمت من الحسد وبإحسان كلفه وجها مترو  
 علاج قلت ويباع النظر لها ملة وشهادة وتعلم وعونها بقدر الحاجة <sup>التي</sup> الله  
 والنزوح النظر إلى كل بدنها فصلا <sup>بجمل</sup> خطبة غليظة من نكاح وعقد لا  
 تمنع لمعتة ولا تعريض بر رجعية ويجوز تعريض في عدة وفاة وكل ما بين والأهم  
 ويجوز خطبة غليظة من صريح جابته إلا بآذنه فإن لم يجز ولم يولد له محرر  
 ومن يتبين في مخاطب ذكر مساوية بعدد في ويحب تقديم خطبة قبل الخطبة  
 وقبل العقد ولو خطب الولي فقال الزوج الحمد لله والشكر على رسول الله سمع  
 قلت في النكاح على الصحيح باليهن بك قلت الصحيح لا يبيح <sup>في</sup> الله  
 فإن طال الذكر الفاصل لم ينع <sup>فصل</sup> إنما ينع بإيجاب وهو زوجك

أو أنكحك وقبول بأن يقول الزوج تزوجت أو أنكحت أو قبلت فتأخرها  
 أو تزوجها ويصح تقديم لفظ الزوج على الولي ولا ينع إلا بلفظ الزوج  
 أو الأضاح ويصح بالجملة ولا ينع إلا بكاتبه قطعا ولو قال زوجتك فقال  
 فقال قبلت لم ينعقد على البذخ ولو قال زوجتي فقال زوجتكما أو  
 قال الولي تزوجها فقال تزوجت صح ولا ينع تعلقه ولو بشر بولد فقال  
 إن كان انثى فقد زوجتكما أو قال إن كانت بنتي طلقت واعتدت فقد  
 زوجتكما على أن تزوجني نيك ويصح كل واحدة صداق الا ضرب فيقبل بالمال  
<sup>أفانك</sup> حب بطلانه ولا توثيقه ولا نكاح الشغار وهو زوجتكما <sup>يصح</sup>  
 يجعل البضع صداق فالأصح النكاح ولو سمي مالا مع جعل البضع صداق بطل  
 والأصح ولا ينع إلا بخطبة شاهد بن شرطها حرية وكورة وعد الله و

وسمع وبصر في الأعي وجده والأصح انعقاده بأبني الزوجين وعد بينهما و  
 ينعقد بمشروعي عندنا على الصحيح لا مشروعي الإسلام والحرية ولو بانساق  
 الشاهد بين عند العقد بباطل على المذهب وإنما يبين بينة وانفا في الزوجين  
 ولا أثر لقول الشاهد بين أنما سبقين ولو اعترف برأ الزوج وانكرت فوق بينهما  
 وعليه نصف المهر إلا لم يلد خل والأصل وسحق الشاهد على نحو المراءاة حيث  
 يقبض ولا يشترط فصل لا تزوج المرأة نفسها باذنها ولا غيرها بولايتها  
 لا يقبل نكاحها لأحد ولو طوى ونكاح بلاء وفي تزوج مهر المثل لا المدي ويقبل  
 أقوال الولي بالنكاح إن استقل بالانشاء ولا فلا ويقبل أقوال البائنة العاقلة  
 بالنكاح على المدي ولا ب تزوج البكر صغيرة وكبيرة بغير إذنها <sup>ويصح</sup> يستند  
 تمام

بينت لها وليس تزويج يثبت إلا باذنها فإن كانت ضحية لم تزوج حتى تبلغ  
 والمجد كالاب عند عدمه وسواء زالت البكارة ولو طوى جلال أو حرام ولا أثر  
 لوالها ولا ولو كسقطه والأصح ومن على حاشية النسب كالجاء وعلم لا يزوج  
 صغيرة بحال وزوج البنت الباقعة بصرح الأذن وبكفي والكبر سكوتها والأصح  
 والعق والسلطان كالأصح وأحق الأولياء أب ثم جد ثم أبوع ثم أخ لا  
 بويين أو لاب ثم أبنته وإن سفل ثم عم ثم سائر العصبة كالأصح ويقبل  
 أخ لا بويين على أخ لاب والأظهر لا يزوج ابن بنته فإن كان ابن ابن عم أو متقفا  
 أو فاضيان زوج بر فأن لم يوجد نسب زوج المتفق ثم عصبة كالأصح ويؤجر  
 حقيقة المراءاة في تزوج المستقمة ما دامت حية ولا يعتبر إذنا المستقمة الأصح

فاذا ماتت زوج من له الولاء فان فقد العتق وعصبته زوج السلطان  
 وكذا زوج اذا عطل القريب والمعتق وانما يحصل المعتل اذا ادعت بالعتق  
 عاقلة الكفو فامتنع ولو عنت كفوا واداد الالب غيره فله ذلك والاصح  
**ولا** ولاية لزوج وصيق ومجنون ومجنون المظن به من زوج قبل وكذا  
 محجور وقليد يفسد على المذهب وصق كان الاقرب ببعض هذه الصفات والولاية  
 لا بعد والاعفاء ان كان لا يدوم غالبا انظر افاقت وان كان يدوم اما انظر  
 وقيل للولاية لا بعد ولا يقدح الاعي والاصح ولا ولاية لفاسق على المذهب  
 ويوليها الوفاة والحرة واحرام احد العاقدين او الزوج بمنع صفة النكاح ولا ينقل  
 الولاية في الاصح فزوج السلطان عند احرام الولي لا الا بعد **قلت** ولو كان  
 الولي

الولي او الزوج فعقد وكيله المأذون له **ولا** ولو غاب الاقرب الى  
 مرحلتين زوج السلطان ودونها لا يزوج الا باذن والاصح ولا يزوج في  
 التزوج بغير اذنها ولا يشترط تعيين الزوج ولا ظهر ومحتاج الوكيل فلا يزوج  
 غير كفو وغير المجبر ان قالت له وكل وكل وان تمت فلا وان قالت زوجني فله  
 التوكيل في الاصح ولو وكل قبل سبيلها في النكاح لم ينع على الصحيح وليقل وكيل  
 الولي ووجتك بنت فلان وليقل الولي لو وكيل الزوج زوجت بنتي فلان فيقول  
 وكيله قبلت نكاحا حلالا وبينهم الجهر فزوج يفتق بالفتنة ومجنون ظهرت حاجته  
 صغيرة وصغير ويكره وغيره ان تعين اجابته فله التزوج فان لم يتعين **فتق**  
 فسالت بعضهم لم ينع الا اجابته في الاصح واذا اجتمع اولياء في زوجة محبة

بزوجها انفقهم ومنهم بوضاها فان تشاؤا اقرع فلو زوج غير من خرجت  
 فاعتد وقد اذنت لكل منهم في الاصح ولو زوجها احدهم ذلك ولا ينقض  
 فان عرف السابق فهو الصحيح وان تعامعا او جهل سبق والمعية باطلا  
 وكذا لو عرف سبق احدهما ولم يتعين على المذهب ولو سبق معين ثم  
 اشتبه وجب التوفيق حتى يتبين فان ادعى كل زوج علمها سبقه سمعت  
 وعرضاها بناء على المديد وهو قبول اقربها بالنكاح فان اكرهت حلقت  
 ولذا اقرب لاحدها ثبت نكاحه ويصالح وهو الاخر تحليفه لا ينع على  
 القولين فمن قال هذا لا بد بل لعرضه على غيره لعل ان قلنا نعم نعم ولو  
 ولو طرقي العقد في تزويج بنت ابنة لابن ابنة الاخر في الاصح ولا يزوج ابن

الم نفسه بل بزوجته ابا عم وزوجة وان فقدت الفاضلي فلما راد القاض  
 نكاح من لا ولي لها زوجة فزوجه فله الا ولاية او خليفة وكما لا يجوز لو اطلق  
 طرفين لا يجوز ان يوكل وكذا في احدها او كليتين فيها في الاصح **فصل**  
 زوجها الولي غير كفو بوضاها وبعض الاولياء المستورين بوضاها ونحوها  
 فيما يصح ولو زوجها الاقرب بوضاها فليس له بعد اعتراف ولو زوجها احدهم  
 بوضاها دون رضاها لم ينع وفقد ينع ونعم الفسخ بغير القولان في  
 تزويج الاب بكونه صغيرا او بالفتنة غير كفو بوضاها في الاظهر باطل وفي الا  
 ينع وللبا الفتنة الحيار وللصغيرة اذا بلغت ولو طلقت من لا ولي لها ان  
 بزوجها السلطان بغير كفو ففعل لم ينع في الاصح وحصل الكفاية سلامة

من العيوب المنبهة للبيار وحرمة فالقول ليس كقول الحرمة والعقب ليس  
كقول الحرمة اصلية ونسب فالقول ليس كقول الحرمة ولا غير ترضي قرينة ولا  
غير تنافي ومطلب لها والايج اعتبار النسب في العلم كالعرب وعقبة فليس  
كقول عقيقة وحرمة فصاحب حرمة دينته ليس كقول رفع منه وكذا في  
حجام وحارس وراعي وقيم الحمام ليس كقول بنت حياطة ولا حياطة بنت  
حرم وبنات ولاها بنت عالم وقامع ولا جح ان اليار لا يعتبر وان بعض  
المخال لا يقال ببعض ليس له تزويج ابنه الصغير امته وكذا عبيته على المال  
وتجوز من لا تكافد بقاء المخال فليس له فصل الا تزويج مجنون صغير  
وكذا كبر لا يحتاجه فواحده وله تزويج صغير عاقل اكثر من واحدة وتزويج  
للخنينة

الخنينة اب او جد ان طهرت مصلية ولا يشترط الحاجة وسوا صغيرة و  
كبيرة شيب ويكره ان لم يكن اب او جد له تزويج وصغيرها فان بلغت ز  
حما السلطان في الاصح للحاجة لا يطهره والاصح ومن حج عليه بسفر لا يستقبل بخارج  
بل ينكح باذن الولي او يقبل له الولي فان اذن وعن امراته لم ينكح غيرها وينكحها  
المثل او قل فان زاد فالمنزور صحة النكاح بهر المثل حاشي ولو قال ليك بالف ولم  
يعين امراته تنكح بالآل من الف وحرمة شريك او ان اطلق الاذن فالاصح صحته  
ينكح بهر المثل من يلق به فان قبل له وليه شرطه اذنه والاصح ويقبل بهر المثل قال  
فلما زاد صح النكاح بهر المثل في قول بطل ولو تنكح سقيبه بلا اذن فباطل فان لم  
لم يزوج شقيقا وقيل بهر المثل وقيل اقل من قبل ومن حج عليه لفسخ بيع نكاحه وقيل

وهو من النكاح في كسبه لا يماصه ونكاح عبد بلا اذن سيده باطل وبان زوجه  
وله اطلاق الاذن وله تقييد بامره او قبيلة او بلد ولا يعدل عما اذن فيه  
ولا ظهر انه ليس للسيد اجبار عبده على النكاح ولا عكسه ولا اجبار امته  
بازيعة كانت فان طلبت لم يلزمه تزويجها وقيل ان احرمت عليه لم يزوجها  
زوجا نالاح انه بالملك لا بالولاية تزويج مسلم امته الكافرة وناسق ونكاح  
وهو تزويج ولي عبد البقي وتزويج امته في الاصح باب ما يحرم من النكاح تحريرا  
مهاة وكل من ولدتك او ولدت من ولدك في امك والبيات وكل من و  
لدها او ولدت من ولدها فبنتك قلت والعسرة من زناه تحلل له ويحرم  
على امراته ولدها من زناه والصلوة والاخوات وبنات الاخوة والاخوات والبنات  
والبنات

والا لوات وكل من في احنتك ذكرك فبنتك او احنت انثى والذكرا  
لنك ويحرم هو ولا يزوج بالوضع البنا ومن ارضعتك او ارضعتك من ابنتك  
او من ولدك او ولدت ارضعتك او ذلتها قام رضاع وغير الباقي ولا  
عليك من الرضاة اخات او نافتك ولا اتم منعتك وذلك وبنتها ولا  
تحرر عليك اخات اخيك بنسب ولا رضاع وهي احنت اخيك لا يملك لاسه  
وعكسه ويحرم زوجه من ولدت او ولدك من نسب او رضاع وامها  
زوجتك منها اذ كانا نكاحا ان دخلت بها ومن وطئ امراته بملك حر عليه  
امهاها وبناها وحرمت على ابنته وابنته وكذا المولى له بشبهة في حق  
او حقه لا المرنى بها وليس مباشرة بشبهة كوطئ في الظاهر ولو اخذت من

بسوق قرية كبيرة لك منقح لا بمحورات ولو طرء مؤبد تحريم على نكاح قطعه  
كوطي زوجة ابيه بشبهة ويجوز جمع الزوجة واختها او بنتها او خالتها من  
رضاع او نسب وان حج بعقد باطل بطل او حربيا فالثاني باطلت ومن ثم  
جمعها بنكاح حر في الوطى بلك لا ملكها فان وطى واحدة حرمت الاخرى حتى  
يجوز الاول كني او كتابته لا حيف واحرام وكذا رهن في الاعم ولو ملكها لم ينع  
ختها او عكس حلت المتوعدة دونها ولا لعبد امرئ تان ولا لرجوع فقط فلو  
تبع خنما بطلان او مرتبا فالخامسة وتعل الاخت والامانة وعنده  
بائن لا وجعية واذا طلق المرثان او العبد طليقتين لم تحل حتى تنكح و  
ينيب قبلها حقة او قد بها بشرط الانتشار وصحة النكاح وكونه  
من

من يكن جماعة لا طفلا على المذهب فيمن ولو تك بشرط اذا وطى طقت وبنا  
او فلا نكاح بطل وفي التلويح قول **فصل** لا ينكح من يملكها او بعثها او ملك  
زوجته او بعثها بطل نكاحه ولا ينكح من يملكه او بعثه ولا المرأته غيره الا بشرط  
ان لا يكون تحت حرقة نكاح للاستمتاع قبل ولا غير صالحه وان يجوز حرقة نكاح او  
لا تنكح فلو قد رعى غايبة حلت امته ان لم تكن مشقة ظاهرة وقصد ها او  
خاف زنا ملته ولو وجد حرقة بموجلا وبدا ومن مهر مثل فالاصح حل امته في اللد  
دون الثانية وان يخاف زنا فلوا ملكه تسير فلا خوف في الاعم وسلامها ويجوز  
وعبد كتابا بين امته كتابته على الصحيح لا لعبد مسلم والمثبور ومن بعثها رقيقا  
قيمة ولو تك حرمة بشرط ثم اسرا وتبع حرمة لم تنفخ الامانة ولو جع من لا تعل

له امته حرقة امته بعقد بطلته الامانة لا الحرقة والظاهر **فصل** تحريم نكاح من لا  
كتابا كوثنية ويجوز سيرة وتخل كتابته لكن تكن حربية وكذا دفينة على الصحيح وا  
كتابته يهودية او نصرانية لا تمسكه بونور وغيره فان لم تكن الكتابية اسرا لية  
فالظاهر حلها لاسلم ان علم قومها في ذلك الدين قبل نسخها وتغيره ويحل لك  
قبل نسخها والكتابية المتوعدة كالمدة ونفقة وقسم وطلاق وتغير على عمل  
حيض ونفاس وكناجنات وتوك اكل خنزير في الاظهر وتجبر في مسلمة على  
عمل ما يحسن من اعضا لم يحرر متولدة من وثني وكتابية وكذا عكسه  
الظاهر وان خالفه السامري اليهودي والصائبون النصارى في اصل دينهم  
وانا فلا ولو تعد نفران او عكسه لم يقرب على الدين والظاهر فان كانت امرأة  
تخل

تخل لمسلم فان كانت منكوبة تارة مسلمة ولا يقبل منه الا الاحلام ونحوه  
او دينه الاول ولو توثق او تنفر لم يقرب ويتعين الاسلام كسلم ارتد ولا تعل  
مرتبة واحد ولو ارتد زوجان او احدها قبل الدخول بغيره الفرقة او بعة  
وقفطان جميعهما الاسلام والبيعة دام نكاحه والا فالفرقة من زينة ويجوز  
في توقف واحد **باب** نكاح لشركة وهو كافر على امته كان لو اسلم  
كتابيا وغيره ونكحه كتابية دام نكاحه او وثنية او مجوسية فتخلف قبل الدخول  
بغيره الفرقة او بعة واسلمت في العدة دام نكاحه والا فالفرقة من اسلامه  
لو اسلمت واصل نكاحه ولو اسلمت معا دام النكاح والمعتقة باخر القبط  
ادما النكاح لا تقرب مقارنفة العقل لفقد هو في الاعداد لاسلام وكانت بحيث

لا يتحل له الآن وان بقي المفسد فلا يحتاج فيقر على كساح بلا ولا وشعور  
 هي منقضية عند الاسلام او موقفة ان اعتقدوا مؤبدا وكذا لو قارنا الاسلام  
 عند شجرة على المذهب كالحكم واولهم ثم احرهم ثم اسلمت وهو مرام  
 في المذهب ولو كان حرة وامر واسلمت لتعنت الحق وانما على المذهب كالحكم  
 الكفار في صحيح وتبيننا ان اسلموا فقررت بتناجهم والامانة في الصحيح  
 طلق ثلثا ثم اسلموا له لانه لا يتحل ومن قرنت فلها الحق الصحيح والافعال  
 كالحكم فان قبضه قبل الاسلام فلا شيء لها واولهم ثم احرهم ثم اسلمت  
 من قبلهم ومن انقضت باسلامه بعد ذلك فلها الحق الصحيح والافعال  
 او قبل ويصح فان كان الامانة ناع باسلامها فلا شيء لها باسلامه منقبضه  
 او قبل

ان كان صحيحا والا فمفسد مثل ولو توافقت اليان في مسلم وجب الحكم ونقيا  
 وجب الاظهر ونقيرهم على ما نقر لو اسلموا ونبتل ما لا نقر فمفسد ولو سلم  
 وتحت اكثر من اربع واسلمت معه او في العلة او كن كتابات لغيره اختار اربع  
 من زاد منها بطل وان اسلم مع غيره قبل دخول او في العلة اربع فقط تبين  
 اسلم وتحت ام وبنتها ثلثا ببيان او اسلمنا فان دخل بها احدهما ابدا او لا بوا  
 تعنت البنت في قول تعنت او بالبت تعنت او بلام منها ابدا او في قول  
 الام او اسلم وتحت امنا اسلمت معه او في العلة او كن حلت له الامانة وان  
 قبل الدخول فيجوز الفرقة او اما في اسلمت معه او في العلة اختار امنا او لا  
 له عند اجتماع المصرون دفعت وصرت فان قبضت عليها اختار امنا ولو



ان كان صحيحا والا فمفسد مثل ولو توافقت اليان في مسلم وجب الحكم ونقيا  
 وجب الاظهر ونقيرهم على ما نقر لو اسلموا ونبتل ما لا نقر فمفسد ولو سلم  
 وتحت اكثر من اربع واسلمت معه او في العلة او كن كتابات لغيره اختار اربع  
 من زاد منها بطل وان اسلم مع غيره قبل دخول او في العلة اربع فقط تبين  
 اسلم وتحت ام وبنتها ثلثا ببيان او اسلمنا فان دخل بها احدهما ابدا او لا بوا  
 تعنت البنت في قول تعنت او بالبت تعنت او بلام منها ابدا او في قول  
 الام او اسلم وتحت امنا اسلمت معه او في العلة او كن حلت له الامانة وان  
 قبل الدخول فيجوز الفرقة او اما في اسلمت معه او في العلة اختار امنا او لا  
 له عند اجتماع المصرون دفعت وصرت فان قبضت عليها اختار امنا ولو

ان كان صحيحا والا فمفسد مثل

ان كان صحيحا والا فمفسد مثل ولو توافقت اليان في مسلم وجب الحكم ونقيا  
 وجب الاظهر ونقيرهم على ما نقر لو اسلموا ونبتل ما لا نقر فمفسد ولو سلم  
 وتحت اكثر من اربع واسلمت معه او في العلة او كن كتابات لغيره اختار اربع  
 من زاد منها بطل وان اسلم مع غيره قبل دخول او في العلة اربع فقط تبين  
 اسلم وتحت ام وبنتها ثلثا ببيان او اسلمنا فان دخل بها احدهما ابدا او لا بوا  
 تعنت البنت في قول تعنت او بالبت تعنت او بلام منها ابدا او في قول  
 الام او اسلم وتحت امنا اسلمت معه او في العلة او كن حلت له الامانة وان  
 قبل الدخول فيجوز الفرقة او اما في اسلمت معه او في العلة اختار امنا او لا  
 له عند اجتماع المصرون دفعت وصرت فان قبضت عليها اختار امنا ولو

ان كان صحيحا والا فمفسد مثل ولو توافقت اليان في مسلم وجب الحكم ونقيا  
 وجب الاظهر ونقيرهم على ما نقر لو اسلموا ونبتل ما لا نقر فمفسد ولو سلم  
 وتحت اكثر من اربع واسلمت معه او في العلة او كن كتابات لغيره اختار اربع  
 من زاد منها بطل وان اسلم مع غيره قبل دخول او في العلة اربع فقط تبين  
 اسلم وتحت ام وبنتها ثلثا ببيان او اسلمنا فان دخل بها احدهما ابدا او لا بوا  
 تعنت البنت في قول تعنت او بالبت تعنت او بلام منها ابدا او في قول  
 الام او اسلم وتحت امنا اسلمت معه او في العلة او كن حلت له الامانة وان  
 قبل الدخول فيجوز الفرقة او اما في اسلمت معه او في العلة اختار امنا او لا  
 له عند اجتماع المصرون دفعت وصرت فان قبضت عليها اختار امنا ولو



